إعادة قراءة "إيستون": قدرة نظرية تحليل النظم على التجدد

د. مـــى مجيـــب *

مستخلص

يتعين أن يراعى أى تقييم لإسهام "ديفيد إيستون" فى علم السياسة تقييمه هو نفسه الذاتى لما قدمه من إسهام، وهو التقييم الذى برز فى أكثر من موضع فى كتاباته. وبأخذ هذا بعين الاعتبار، بداية من علاقة الحركة السلوكية بعلم السياسة، ثم بشأن اقترابه النظمى بين الاقترابات السلوكية عامة ؛ لنصل إلى نتيجة مفادها أن نظرية "إيستون" للنظم هى الإنجاز المتوج لجهد استهدف تطوير فهم فلسفى أو علمى للحياة السياسية. وعليه، للتفكير فى أى نقد تم توجيهه إلى نظرية النظم، يتعين أولا العودة إلى مصدرها الرئيس الذى لا يمكن قصره على مفاهيم مبسطة أولية كالمدخلات والمخرجات وعملية التغذية العكسية، خاصة أن "إيستون" نفسه قدم أكثر من طرح على مدار قرابة الخمس عشرة سنة ليقدم نظريته فى شكلها النهائى ويدافع عن الطرح الذى قدمه على مدى قرابة العقدين من الزمان.

*لذلك تحاول هذه الورقة الاقتراب من النظرية وطرح ذات المفاهيم التى طرحها فى كتابه "تحليل نظمى للحياة السياسية" **A system analysis of political life**، والصادر عام ١٩٦٥، كخطوة حتمية وجوبية سابقة على أى نقد من الممكن أن يقدم إلى النظرية. ولعل العودة إلى قراءة تلك النظريات الغربية فى العلوم السياسية متطلبا من متطلبات ليس فقط الفهم أو النقد، لكن ضرورة للفهم من أجل فتح آفاق جديدة أوسع لابتكار أو خلق نظريات "عربية" السياق صالحة التطبيق من أجل دراسة الظواهر السياسية، بعيدا عن تأثيرات المدارس الغربية.*

كلمات مفتاحية:

نظرية تحليل النظم– ديفيد إيستون– المدخلات والمخرجات– النظام السياسى

مقدمـــة:

ديفيد إيستون"، هو عالم سياسى أمريكى، كندى المولد، ولد فى ٢٤ يونيو ١٩١٧، وتوفى فى ١٩ يوليو عام ٢٠١٤. وانتقل "إيستون" إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام

* أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

E.mail: mai_mogib@feps.edu.eg

١٩٤٣، وعمل أستاذا لعلم السياسة بجامعة شيكاغو فى الفترة بين ١٩٤٧ و١٩٩٧. ولعل نظريته الشهيرة "نظرية النظم" أو "النسق"[١] -كما يطلق عليها بعض أساتذة علم السياسة- هى أكثر الهياكل النظرية التى برزت فى إطار الحركة السلوكية تأثيرا فى علم السياسة.

ويمكن، استنادا إلى كتابات "إيستون" المنشورة، التمييز بين ثلاثة مراحل فى تطور فكره السياسى[٢]: تمتد المرحلة الأولى من نهاية عقد الأربعينيات نت القرن العشرين، وحتى نحو عام ١٩٥٣، عندما صدر كتابه "النظام السياسى". ونجح "إيستون" فى تلك المرحلة التمهيدية، فى بلورة رؤية شاملة لطبيعة علم السياسة والنظرية السياسية، ووضع أساسا منهجيا لبناء إطار مفاهيمي للتحليل السياسي، في العقد اللاحق. وبلغت المرحلة الثانية ذروتها في نشره، في العام ١٩٦٥، عملين نظريين كبيرين: "إطار للتحليل السياسي" A Framework for Political Analysis، و"تحليل نظمي للحياة السياسية" A Systems Analysis of Political Life، وحتى هذا الحين، وبحسب ما وعد "إيستون"، كان من المنتظر صدور عمل آخر في إطار النظرية السياسية الإمبريقية، يخصص لدراسة الأشكال الهيكلية للحياة السياسية، وكان للمرء أن يتوقع حينئذ أن يواصل "إيستون" في هذا العمل بلورة موقفه النظري. إلا أنه بالرغم من ذلك، توافرت مؤشرات لاحقة إلى أن تفكيره السياسي ربما يكون قد دخل، مع نهاية عقد الستينيات من القرن العشرين، إلى مرحلة ثالثة كان محورها إعادة تقييم ما أنجزه. وكان "إيستون" قد أضحى رئيسا منتخبا (President-Elect)، ثم رئيسا للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية The American Political Science Association فى الفترة بين ١٩٦٨ وحتى ١٩٦٩، وهى الفترة التي أخذت فيها قيادة الجمعية لمجتمع العلوم السياسية الأمريكي، إضافة إلى الجهد السلوكي ذاته، يتعرضان إلى هجوم عنيف من علماء السياسة ذوي التوجهات الراديكالية أو أصحاب نزعات التغيير الاجتماعي. وفي كلمته الرئاسية لعام ١٩٦٩، التي حملت عنوان "الثورة السياسية الجديدة في العلوم السياسية"، دعا "إيستون"

إلى بعض التعديلات الجوهرية في الاتجاه الذي اتخذته العلوم السياسية في ظل تأثير الحركة السلوكية. وبشكل مثير للاهتمام، قادته إعادة التقييم تلك إلى تأكيد بعض الأفكار التي ظهرت بشكل أولي في كتاباته؛ لكنها انزوت بعدما تحول إلى بناء نظرية عامة.

تنقسم الدراسة إلى أربعة أجزاء أساسية هى: استراتيجية التنظير عند "إيستون"، والسياق الفكرى لكتاب "إيستون" الثالث "تحليل نظمي للحياة السياسية"، وقراءة جديدة للنظام السياسى: مفاهيم "إيستون" كما طرحها، وأخيرا، شجرة المفاهيم (الجديدة) ل"إيستون"، ولعل الجزء الثالث المتعلق بتفنيد أفكار "إيستون" كما وردت بكتابه هى الأصعب والأعقد، وقد يبدو ذلك من قراءة هذا الجزء، وهو أمر يتعلق بطريقة كتابة

"إيستون" نفسه ورؤيته لما قصده بالتأييد والمطالب، وأنواع الاستجابات والضغوط، ومعنى التغذية العكسية. وحاولت الدراسة فى هذا الجزء تبسيط بعض الأجزاء من خلال وضعها فى نقاط واضحة أو الربط بينها فى شكل يحاول إيصال الفكرة كما قصدها الكاتب، دون نقد، ويبدو هذا الأمر جليا فى ذكر المسمى أو المفهوم الأصلى باللغة الإنجليزية، ومحاولة إيجاد مدلوله بالعربية، حتى وإن لم يكن دارج الاستخدام. فمثلا مفهوم **authorities**، أشارت إليه الدراسة بمعنى "شاغلى السلطة"، ولعل تلك المفاهيم –التى ذُكرت فى سياقها– تعكس إلى أى مدى لم يتم استيعاب نظرية النظم كما طرحها صاحبها، لذا تعين إعادة قراءتها حسب ما تم طرحه فى المصدر بنفس تسلسل الأفكار.

وبناء على ذلك التقسيم، تطرح الدراسة مجموعة من القضايا التى تحاول إعادة مناقشتها بعد أكثر من خمسين عاما من طرح نظرية تحليل النظم، ترتبط أولى هذه القضايا بالسياق العام المحيط بالعلوم الاجتماعية عموما، وبعلم السياسة بوجه خاص، وبغض النظر عن السياق الذى نشأ فيه هذا العلم، فقضايا تتعلق بمنهجية علم السياسة، ورفض نعته بالنظرية، ومحاولة دراسة الظواهر السياسية بشكل علمى منضبط، كلها قضايا ارتبطت بسياق ظهور نظرية تحليل النظم، وأثرت على "إيستون" سواء فى طرح مفاهيم النظرية، أو فى الربط بين تلك المفاهيم وبعضها البعض أسوة بما يجرى فى العلوم الطبيعية كما سترد الإشارة، أو فى شرح الغاية من طرح النظرية بهذا النمط.

أيضا قضية تتعلق بالمراد من المفاهيم التى طرحها "إيستون""، وكيف أنها أكثر تعقيدا مما عهد عليه الدارسون خلال كل السنوات التالية على وضعها، سواء فى استيعاب فحوى النظرية، أو فى محاولات تطبيقها على دراسة النظم السياسية، أو الاجتماعية. كما أن عددا كبيرا من المفاهيم التى طرحتها النظرية،سيتبين أنها مفاهيم جديدة، يمكن إعادة استخدامها وتطبيقها فى مجال دراسة النظم السياسية أيا كان نوعها، فمثلا مفهوم مثل "المعارضة السلبية"، وكيفية وصف "إيستون" بأنها تمثل شكلا من أشكال التأييد للنظام يعطى زوايا مختلفة لبحث وتحليل النظم سواء السياسية أو غيرها، كما يدحض نقد الحفاظ على الوضع القائم الذى وجه إلى النظرية.

يمكن أيضا مناقشة قضية أخرى تتعلق بخريطة أو شجرة المفاهيم التى طرحها "إيستون"، والتى تنسحب لمجال أبعد من كونها مجرد مدخلات ومخرجات وعملية تحويل وتغذية عكسية، ولعل الرابط بين تلك المفاهيم قد يساعد فى إعادة النظر فى أوجه النقد الموجهة إلى النظرية سواء باعتبارها ترنو إلى غاية واحدة وهى استقرار النظم ورفض تغييرها، وهو أمر أكدت نظرية تحليل النظم على استحالته، أو من حيث النقد الموجه إلى النظرية باعتبارها نظرية تستبعد القيم، وهو أمر غير متحقق فى العلوم الإنسانية.

هنا تبرز أهمية إعادة القراءة التى غدت بمثابة مسألة فهم وإدراك بعيدًا عما يتكون عبر تراكمات الزمن من قناعات. وبهذا المعنى، تعتمد الدراسة في تحليلاتها لواقع قراءة كتاب "تحليل نظمى للحياة السياسية" من مصدره دون تعريب أو ترجمة أو نقل، ولعل منهج إعادة القراءة هنا مذكور تجاوزا، فإعادة القراءة تعنى أنه كانت تسبق هذه المرة قراءة أو قراءات سابقة، ولكن ذلك غير متحقق، فرغم أن نظرية تحليل النظم ل"إيستون" قد تم تطبيقها ونقدها من قبل عشرات الدارسين فى الغرب –ومنهم "إيستون" ذاته، وكذلك عربيا، إلا أن عددا من هؤلاء الباحثين والدارسين لم يلجأ إلى قراءة هذا النظرية من مصدرها الأساسى، مما استوجب قراءتها قراءة مدققة ليس كنوع من الاستهلاك، ولكن لإنقاذ النظرية من التكرار، وإعادة تفسير وتقصى ما يمكن أن تشمله النظرية من أخطاء، ونواقص، إلى جانب التحقق من مدى جدواها فى دراسة النظم السياسية.

أولا: استراتيجية التنظير عند "إيستون":

تكمن المشكلة الرئيسية عند "إيستون" فى محاولة إيجاد نظرية عامة فى العلوم السياسية[٣] كحال العلوم الطبيعية، خاصة وأنه يرى أن (علم) السياسة أصبح يهتم بالنظرية المعيارية أكثر من اهتمامه بالنظرية الوصفية، وأن النظرية المعيارية –التي تتبني قيمة معينة مثل تفضيل النظم الديمقراطية والتعامل معها علي أنها بؤرة التركيز– تقودنا إلي نظريات جزئية في علم السياسة، وذلك بسبب تضييق نطاق التركيز، والاهتمام بدراسة ظاهرة معينة أو طبقة معينة داخل النظم السياسية. بدلا من التركيز علي بناء نظرية عامة لعلم السياسة، كتلك الموجودة في علوم أخري مثل علم البيولوجيا والفيزياء. ومن ثم فإن "إيستون" وضع سؤالا عاما في مجال تحليل النظم من أجل بناء نظرية عامة، وهذا السؤال هو " كيف يستطيع أي نظام سياسي أن يستمر بغض النظر عن استقرار أو تغير العالم حوله ؟ " وهذا السؤال ينقلنا من نطاق التحليل الضيق الذي يركز علي دراسة النظم الديمقراطية فقط إلي نطاق تحليل أوسع يستطيع دراسة جميع أنواع النظم.

ولعل كتاب "النظام السياسي" The Political System لايزال محتفظا بموقعه بعدّه عمل "إيستون" الأساسي بشأن منهجية علم السياسة. وإذا ما أعاد "إيستون" –في منتصف عقد الستينيات من القرن العشرين– النظر إلى هذا العمل، فإنه يمكن وصفه بأنه المجلد الأول/الافتتاحي من ثلاثية في النظرية الإمبريقية. ويمكن فهم كتاب "النظام السياسي"، الذي صدر في عام ١٩٥٣، بأفضل شكل ممكن، في ضوء بحث "إيستون"، في أواخر عقد الأربعينيات من القرن العشرين وأوائل عقد الخمسينيات التالي له، لمشاكل المنهجية الكبرى. ويمكن تتبع تطور تفكيره فيما يتعلق بالمنهجية بالنظر في

كتاب "النظام السياسي" بالتوازي مع مقالاته الرئيسية في السنوات السابقة على عام ١٩٥٣.

وفي بحثين عن "والتر بيجهوت"[٤] Walter Bagehot و"هارولد لاسويل"[٥] Harold Lasswel، انتقد "إيستون" الطريقة التي تعاطى بها علماء الاجتماع الآخرين مع قضايا المنهجية الكبرى. وفي بحثين لاحقين، "تراجع النظرية السياسية الحديثة"[٦] The Decline of Modern Political Theory و"مشكلات المنهج في علم السياسة الأمريكي" Problems of Method in American Political Science، بدأ "إيستون" يطور موقفا منهجيا خاص به.

كانت الفكرة المهيمنة في كتابات "إيستون" المنهجية تتمثل في الحاجة إلى نظرية سياسية. ووجد أنه من الضروري معارضة عدد من التيارات الفكرية التي تنكر، بشكل أو بآخر، إمكانية الوصول إلى نظرية سياسية أو أهمية الوصول إلى مثل تلك النظرية. ويعود جزء من اللوم على ضعف طريقة التحليل النظري السائدة، التي يصفها "إيستون" بـــ "النزعة التاريخية" Historicism. والتى ترى أن المهمة الوحيدة التي تهدف لها النظرية السياسية هي دراسة النظريات الأقدم وعلاقتها بالبيئة التاريخية التي نشأت فيها، خاصة مع "التقيد المفرط بالحقائق/الوقائع" Hyper factualism، بحسب ما يصف "إيستون" اصطلاحيا هذا التفسير غير المقبول للعلم. خاصة وأن غاية البحث العلمي هي جمع بناء ضخم من الحقائق، وتصنيفها، والربط فيما بينها في تعميمات منفردة[٧]. وأخيرا، هناك تلك الرؤية لعلم السياسة بعدّها أساسا علما تطبيقيا أو فرعا معرفيا اصلاحيا. ويلفت "إيستون" الانتباه، بخاصة، إلى حُجة "تالكوت بارسونز" Talcott Parsons التي تقول إن "علم السياسة لا يمكنه أن يكون حقلا نظريا متمايزا، لكن يتعين أن يكرس الجهود التي تبذل في إطاره لتطبيق المعرفة الأساسية التي يتم الوصول إليها من قِبل العلوم الاجتماعية الأخرى"[٨].

- **في هذا السياق، يمكن الإشارة إلى المحطات الأساسية التي مرت بها نظرية النظم عند "إيستون":**

المرحلة الأولى هي مرحلة التحضير، والتي اشتبك فيها "إيستون" مع مناهج البحث في العلوم السياسية وسعى من خلالها إلى تطوير موقفه، واتسمت فيها كتاباته بعدد من السمات على النحو التالي:

١. عمد "إيستون" إلى استخدام اللغة التي تؤكد دائما على وجود أزمة اجتماعية ومعرفية ينبغي التصدي لها رابطًا بين أزمات العلم وأزمة الحداثة والمجتمعات الليبرالية التي تواجه تناقضا بين افتراضات الليبرالية وواقعها.

٢. كان "إيستون" على درجة عالية من الثقة في قدرة الإنسان- مسلحا بالعلم- على تجاوز هذه الأزمة.

٣. أما السمة المنهاجية، فتكمن في البحث المستمر عن نظرية سياسية كبرى، بحيث اختلف مع معاصريه في البحث في إمكانية تطوير نظرية سياسية، ورأى أن "التاريخانية" Historicism هي حجر العثرة أمام تقدم علم السياسة، وأنها هي السبب الأساسي في ظهور Hyperfacutalism في النظرية السياسية.

٤. أما بالنظر إلى طبيعة علم السياسة: هل هو علم تطبيقي- أي يقوم على تطبيق ما وصلت إليه العلوم الأخرى؟ أم أنه حقل اصلاحي؟ ومن هنا السؤال هل هو علم يقوم على انتاج النظرية المعيارية أم السببية؟ ومبتدأ موقف "إيستون" أن كلاهما لا يمكن فصله، على الرغم من أنه غير هذا الموقف لاحقا، وهو ما نجم عنه إخفاقان، أولهما الفشل في بيان كيف يمكن للنظرية السببية أن تندمج مع نظيرتها المعيارية، والثاني أن "إيستون" نفسه تجاهل المعيارية في أعماله.

المرحلة الثانية: مرحلة البناء، التي قدم فيها بناءه النظري الذي عرف باسم "تحليل النظم"، وهنا ركزت أعمال "إيستون" على التحولات التي شهدها علم السياسة واختفاء الحديث عن "الأزمة الاجتماعية"، وتراجعه عن موقفه المعادي للنظرية المعيارية.

حدد "إيستون" أربعة أركان في البناء المفاهيمي تتلخص فيما يلي:

١. مفهوم النظام حيث يتم تعريف الحياة السياسية باعتبارها نظاما سلوكيا.

٢. مفهوم البيئة، حيث ينفصل النظام عن البيئة التي يأتي فيها؛ ولكنه في الوقت ذاته يظل متأثرا بها.

٣. مفهوم الاستجابة، حيث يتم تفسير التغيرات في البنى والعمليات باعتبارها استجابة من النظام للضغوط التي تتدفق من البيئة الخارجية ومن المصادر الداخلية.

٤. مفهوم التغذية الرجعية، حيث يتم تفسير قدرة النظام على البقاء والاستمرار باعتبارها دالة في وجود وطبيعة المعلومات التي تعود لصانعي القرار.

صحيح أن "إيستون" اعتبر النظام وحدة التحليل الأساسية، ولكنه عرّف النظام باعتباره التفاعلات التي تتم بين مكونات النظام. بعبارة أخرى، يمكن اعتبار "التفاعلات" هي وحدة التحليل الأساسية في نظرية "إيستون"، والتي يمكن الاستدلال عليها من السلوك الملاحظ للأفراد. ونظرا لأن "إيستون" اعتبر أن "كل شيء يرتبط بكل شيء" وأن الظاهرة السياسية ما هي إلا نمط من الاتساق والتشابك بين المكونات، فإن نظرية النظم هي أحد مشتقات الفلسفة الهيجلية كما ظهرت في كتاب The political System (١٩٥٣)، إلا أن "إيستون" قد تحول من الهيجلية إلى فلسفة "ديفيد هيوم" Humean

Philosophy في كتاب "إطار لتحليل الحياة السياسية"، حيث ارتبطت عنده الظاهرة السياسية بما يدركه العقل لا بالعناصر المكونة[٩].

المرحلة الثالثة: مرحلة إعادة التقييم عند "إيستون": وهي المرحلة التي قدم فيها تقييمه للحركة السلوكية في العلوم السياسية، والتي دشنها خطابه الرئاسي أمام الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية ١٩٦٩[١٠]. ولعل السمة الأساسية التي تتسم بها هذه المرحلة هي عودة "إيستون" إلى مواقفه التي كان يؤمن بها في مرحلة التحضير، وعدوله عن بعض ما طوره في مرحلة البناء؛ لاسيما في علاقة القيم بالنظرية السياسية. كما عادت مفردات "الأزمة" إلى قاموس "إيستون"، حيث ذكر أن الأزمة التي تعاني منها العلوم السياسية ويعاني منها المجتمع هي ما أدت إلى ظهور "ما بعد السلوكية". لقد حاول "إيستون" في خطابه الرئاسي أن يقدم خطوات لمواطبة الثورة ما بعد السلوكية في العلوم السياسية من خلال ثلاث خطوات: أ) التركيز على الأبحاث التطبيقية، ب)الاهتمام بالقيم التي يتأسس عليها البحث العلمي ؛ لأن غياب مثل هذه القيم هو ما جعل علم السياسة عاجزًا عن التنبؤ بالأزمات التي مر بها المجتمع، وأخيرًا ج) البحث في أشكال النظم السياسية المثلي للتعامل مع المجتمعات في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية والثورة السيبرانية.

ثانيا: السياق الفكرى لكتاب "إيستون" الثالث "تحليل نظمى للحياة السياسية" Systems Analysis of Political Life

بمنأى عن أوجه النقد العديدة التى تم توجيهها إلى "إيستون"[١١]، والتى لا مجال لذكرها أو تكرارها هنا، هناك حاجة لعرض أولا السياق الفكرى لكتابه الثالث الصادر عام ١٩٦٥، ثم ثانيا، أبرز المفاهيم التى ذكرها فى تحليله النظمى، وذلك حتى تنجلى الأرضية التى تنطلق منها الانتقادات الموجهة إلى النظرية من جانب، ولمعرفة أسباب المراجعات التى قدمها "إيستون" نفسه بعد مرور قرابة الثلاثة أعوام على صدور كتابه الثالث.

قدم "إيستون" في كتابه الأخير خريطة للمفاهيم والتعريفات الأساسية التي استخدمها في بناء نظرية النظم والتي ظهرت كبناء معماري في هذا الكتاب، الذى سعى فى مقدمته إلى تحقيق هدفين:

الأول: أن يضع بناءه النظري في سياق مسيرته العلمية والأكاديمية التي اهتم فيها بحال علم السياسة والوضع الرث الذي آلت إليه النظرية السياسية بشكل عام[١٢]؛ وهو ما كان مثار نقد "إيستون" وعبر عنه مرارًا وتكرارًا في مقالات منفردة سابقة على تاريخ نشر الكتاب. ويرى أن ما شجعه على الإقدام على تطوير أفكاره هو الرواج الذي لاقاه

مقاله الذي نشر بعنوان "مدخل لتحليل النسق السياسي"[١٣]، وكيف استقبل مجتمع الباحثين فكرة النظم وتفاعلوا معها بالتطبيق أو النقد في بحوثهم العلمية.

وفي محاولة لوضع حدود للنقل والتلاقح بين الحقول المعرفية في مجال العلوم الاجتماعية، أشار "إيستون" إلى أن مفهوم "النظم" هو مفهوم متجذر في علمي الاجتماع والاقتصاد، وقد شكل الحقلان أساسا لتطوير هذا المفهوم؛ غير أن استخدام المصطلح ذاته في سياق علم السياسة قد يفرض تغييرات في المعاني والدلالات التي يتحمل بها المصطلح ويجعل مفهوم "النظام السياسي" مختلفا عن نظيره الاجتماعي أو الاقتصادي. وإجمالا، فإن مفهوم النظم الذي يتبناه "إيستون" قد تطور في قلب "العلوم النظمية"، التي هي أقرب ما يكون إلى علوم الاتصالات عما عداها (بما في ذلك علمي الاجتماع والاقتصاد)، وعلى سبيل المثال، يؤكد "إيستون" على أن مفهوم المدخلات والمخرجات الذي يتبناه يختلف عن المدخلات والمخرجات التي يقصدها دارسو الاقتصاد[١٤].

الثاني: أن يوضح كيف أثر السياق المؤسسي الذي عمل فيه وتطورت فيه أفكار نظريته على هيكل وبناء هذه الأفكار، حيث أسهب "إيستون" في شرح أثر الطبيعة البينية التي اتسمت بها "لجنة العلوم السلوكية" بجامعة شيكاغو عام ١٩٥١ على تشكيل روافد نظريته وتعميق فهمه بأبعاد مفهوم النظام كما تقدمه العلوم الطبيعية بحقولها الفرعية المختلفة، وكذلك كما تقدمه العلوم الاجتماعية بحقولها الفرعية المختلفة. والجدير بالذكر هنا أن وجود حوار بين أفرع العلم بشكل عام يتطلب عملية توحيد واستقرار المفاهيم التي تشكل اللبنة الأساسية في لغة العلم، وهو ما يعني ضمنا تجاوز ثلاثة عقبات:

١. المصطلحات المختلفة التي تطلق على نفس الظاهرة.

٢. المفاهيم والمعاني المختلفة التي قد يُحمّل بها المصطلح الواحد.

٣. أدوات الاقتراب من موضوع الظاهرة ومنهاجية الدراسة(لاسيما الاختلاف حول أولوية التكمية **Quantification** على الاقتراب.

لقد خلص "إيستون" إلى أن مفهوم النظام هو المفهوم القادر على تحقيق حالة الانسجام بين العلوم الاجتماعية والطبيعية، وهو المفهوم الذي يمكن أن يمهد لوجود أرض مشتركة لحوار بين أفرع العلم الإنساني، ومن ثم تمثل (نظريته) أحد استراتيجيات تأسيس نظرية عامة في علم السياسة، فى إطار الحركة السلوكية التي شهدتها العلوم الاجتماعية بشكل عام وعلم السياسة بشكل خاص كاتجاه فكري وحركة أكاديمية في نفس الوقت. وفيما يلي الأسس التي قدمها "إيستون" للتدليل على هذه المقولة:

الثورة السلوكية حركة أكاديمية **Academic Movement**: حيث أن هذه الثورة لها مؤيدين ومعارضين، وإن كان من المتعذر تحديد شروط عضوية هذه الحركة، ومن هو الباحث السلوكي[١٥]. ويقصد "إيستون" بالعضوية في الحركة الأكاديمية، تحديد من

لديه انتماء لمقولات هذه الحركة ويساهم في تحمل عبء الزود عنها وتطوير أفكارها. وعلى الرغم من الصعوبة التي تكتنف محاولة تصنيف الباحثين، إلا أنه رصد عددًا من المؤشرات التي يمكن من خلالها الاستدلال على عضوية هذه الحركة، منها على سبيل المثال: أنصار الحركة السلوكية ينشرون أبحاثهم في عدد محدود من الدوريات والمجلات الأكاديمية التي تتبنى الحركة أو أنشئت خصيصا من أجل دعمها، وهو الأمر ذاته الذي ينطبق على دور نشر الكتب. علاوة على ذلك، هناك بعض الأطر المؤسسية التي تبنت هذه الحركة مثل: لجنة السلوك السياسي واللجنة المتفرعة عنها في النظم المقارنة وكلاهما تابعين إلى مركز بحوث العلوم الاجتماعية، وكذلك الجمعية الأمريكية للعلوم الاجتماعية التي كانت من المرونة بما يسمح لها استيعاب هذه الحركة.

بيد أن تفسير صعوبة تمييز المتعاطف مع الحركة السلوكية عما عداه قد يرجع في جزء كبير منه إلى صعوبة تحديد الالتزام البحثي لمن يوصف بأنه "باحث سلوكي"، حيث أن هذا الأخير يحق له استخدام أدوات البحث التقليدية/ الوصفية/ المعيارية. كما أن المدرسة السلوكية أثبتت تقدما منهاجيا في دراسة "الفرد" كوحدة تحليل، من خلال المقابلات المتعمقة، والاستبيانات والجماعات المركزة؛ إلا أنها لا تستطيع أن تحقق النجاح ذاته عندما يتعلق الأمر بتحليل العلاقات بين المؤسسات (مثل النظم الانتخابية أو النظم الحزبية). وفي المحصلة يصبح الباحث السلوكي عبارة عن بوتقة تنصهر فيها المدرستين التقليدية والسلوكية.

الثورة السلوكية اتجاه فكري: هل تمثل الثورة السلوكية اتجاها فكريا، بمعنى أن لها مقولات فلسفية مختلفة عن نظيراتها في المدرسة التقليدية؟ أم أنها ثورة على مستوى الأدوات فحسب؟ هنا يضع "إيستون" قائمة بثمان ركائز للمدرسة السلوكية على النحو التالي:

١. الانتظامات Regularities، في السلوك السياسي بما يجعل من الممكن الوصول لتعميمات بشأنه ومن ثم تطوير نظرية كبرى.

٢. التحقق Verification، أي أن هذه التعميمات قابلة للاختبار والتحقق.

٣. التقنية Techniques، أي أن أدوات جمع البيانات ليست من المسلمات، بل يجب استخدامها بحرص ووعي بحيث يتم تسجيل الملاحظات والسلوك وتحليلها بشكل رصين ومحكم.

٤. التكمية Quantification أي أن عملية تسجيل البيانات وتحليل النتائج يجب أن تكون على درجة عالية من الدقة، وهو ما يتحقق فقط مع إمكانية إخضاع الظاهرة للقياس الكمي.

٥. القيم Values،حيث يجب الفصل بين التقييم الأخلاقي لموضوع الظاهرة وبين التحليل والتفسير.

٦. النظمية Systemization،ويعني أن تنسجم مفردات البحث مع النظرية وتتضافران معا، بما يسهم في تقديم بناء معرفي متكامل.

٧. العلم النقي/ المحض Pure Science،أي ألا يختلط البناء النظري بالممارسات السياسية، لأن فهم السلوك وتطوير النظرية الشارحة له مقدم على حل مشكلات السياسة العملية.

٨. التكامل Integration،أي ضرورة أن تتكامل نتائج البحث في علم السياسة مع ما وصلت إليه العلوم الاجتماعية الأخرى.

إن تعريف علم السياسة السلوكي عند "إيستون" يمكن أن يتخلص في كونه "تفسير الظاهرة السياسية من خلال نماذج منهاجية مستعارة من العلوم الطبيعية". وبالنسبة لإيستون فإن السلوكية في علم السياسة- كما هو موضح من لفظتها- تضع "السلوك السياسي" Political Behavior في القلب من تحليل الظاهرة والواقع السياسي، وهنا يثور سؤال: ما الجديد الذي تقدمه دراسة السلوك السياسي؟ وبدلا من أن يجيب "إيستون" على هذا السؤال بشكل مباشر، فقد قرر أن يجيب عليه من خلال بيان "مدى عدم ملاءمة -وربما اختزالية- وقصور الانتقاد المنهاجي الذي يقول بأن الثورة السلوكية هي ثورة في أدوات المنهج لا في فلسفة التفكير[١٦].

ويتلخص الانتقاد المنهاجي في:

- أولوية الأداة على الموضوع: الباحث السلوكي يختار الموضوع الذي يمكن دراسته من خلال الأدوات المنهاجية السلوكية. أما الموضوعات التي لا يمكن الاقتراب منها بالأدوات السلوكية فلا يمكن دراستها.

- يترتب على ما سبق قلة الموضوعات المتاحة على أجندة البحث السلوكي، وعدم إمكانية تقديم جديد على هذه الأجندة.

وردا على هذه الانتقادات، يرى "إيستون"، أن هناك إسهاما نوعيا Substantive قدمته السلوكية لعلم السياسة وسهلت عملية تجسير الفجوة بينه وبين الحقول المعرفية في العلوم الاجتماعية من خلال أنماط مختلفة لتحقيق التكامل بينها، مثل: تشكيل فريق بحثي من كل العلوم لدراسة ظاهرة معينة من مختلف جوانبها السياسية/ الاقتصادية/ الاجتماعية، أو تشكيل برامج تدريب بحثية يكرس فيها الباحثون مجهودهم لدراسة ظاهرة واحدة من مختلف جوانبها دون التزام بحقل معرفي معين، أو أن يتم تدريب كل باحث على الدمج بين تخصصين أو أكثر بحيث يكون التدريب مبنيا على الحقل المعرفي، وإن كان المخرج النهائي قوامه دمج حقلين أو ثلاثة في العقل الباحث.

وتتجسد سمات هذا الإسهام النوعي للثورة السلوكية[١٧] Substantive Contribution فى: التأكيد على أن الوعي التنظيري- على مستوى النظريات المتوسطة والكبرى- يمكن تحقيقه من خلال تبسيطه في شكل مقولات قابلة للاختبار.

وكذلك أنها جعلت من اللازم إيجاد وحدات دراسة مستقرة لعلم السياسة (والعلوم الاجتماعية) تقوم مقام الجزيئات في العلوم الطبيعية.

وعليه فإن "إيستون" انتهى إلى أن علم السياسة شهد ثورة ثنائية الأبعاد Dual Revolution، فهي ثورة على مستوى المنهج والتكنيك technical revolution، وثورة نظرية theoretical revolution، في وقت تخطت فيه بقية العلوم الاجتماعية مرحلة الثورة المنهاجية، ودخلت في مرحلة الاشتباك النظري. إن سرعة وحجم التغيرات التي يشهدها علم السياسة قد تؤثر على درجة نضجه وجودة الإنتاج العلمي ما لم يكن هناك ركيزة أساسية للتحليل السياسي والذي يرى "إيستون" أن "السلوك السياسي" هو المفهوم القادر على تقديم تلك الركيزة[١٨].

ثالثا: قراءة جديدة للنظام السياسى: مفاهيم "إيستون" كما طرحها[١٩]:

يطرح "إيستون" في الفصل الأول من كتابه الثالث سؤالا أساسيا، "ما الذي يمنع من القول أن كل شئ في العالم مرتبط ببعضه يمكن جمعه في نظام واحد كبير؟" . ويوضح أن جميع أنواع السلوك السياسي في العالم أينما وجدت يمكن وضعها في نظام عالمي شامل، ويهدف من هذا، وضع النظام تحت الملاحظة والدراسة أو اختيار عناصر سياسية يمكن أن تُشكل نظام بسهولة على أساس بنية نظرية. ويرى "إيستون" أن هناك بعض المتغيرات التي لها دور في فهم الأنشطة السياسية للسلوك الإنساني، وأنه يجب وضع معايير لاختيار هذه المتغيرات، إلا أنه وجد صعوبة في ضمان اختيار وتحديد أفضل هذه المتغيرات بشكل عادل وغير انحيازي على نحو يسهم في بناء نظرية سلوكية.

وتتمثل صعوبات اختيار المتغيرات -بشكل عادل- في: التداخل بين الأنشطة السياسية الرسمية وغير الرسمية: فالأنشطة السياسية في النظام السياسي كانت تتسم بأنها شرعية ورسمية، ثم أصبح النظام السياسي يتضمن أنشطة غير رسمية تتمدد داخل البناء الرسمي، مثل جماعات المصالح والأبعاد والعوامل الشخصية، وأن الأنشطة غير الرسمية عادة ما تتغير مواقفها، وبالتالي يصبح من الصعب تحديد العناصر الأساسية.

فتبنى فكرة النظام في الحياة السياسية يفرض بعض القيود على عملية التحليل، وهو ما يتطلب التعامل مع الحياة السياسية بأنها "نظام مفتوح" بكل ما فيها من تفاعلات فيما بينها ومع البيئة المحيطة بشكل يجعل أعضاء النظام يتجاوبون مع تلك التفاعلات.

ويوضح إيستون فكرة "عالمية النظام"، بمعنى أن أي شئ وجميع الأشياء سواء كانت منعزلة أو مجتمعة، فإنها تندرج تحت نطاق مصطلح "النظام"، فإذا وجدت متغيرات أصبح هناك نظام، وإذا لم تكن هناك متغيرات لا يكون هناك نظام، فمثلما وصلت العلوم الطبيعية إلى العالمية، فالعلوم الاجتماعية وصلت إليها أيضاً، وهنا شبه "إيستون" مصطلح "النظام" بمصطلح الكتلة في الفيزياء فكلاهما لابد من وجودهما. فإذا كانت العلوم الطبيعية تسعى لفهم العمليات الجوهرية وراء الحياة العضوية، فإن وظيفة العلوم السلوكية فى السياسة هى طرح بعض أنواع الأسئلة التى تمكننا من التعرف على الطريقة اللازمة لحماية العمليات الحياتية أو وظائف النظم السياسية[٢٠].

وبالتالي فإن الحالة النظرية للنظام السياسي هي بالضرورة نظام تحليلي قابل للدراسة الإمبريقية بعد فصل السلوك الذي نركز عليه عن السلوكيات الأخرى. وأي حزمة من التفاعلات السلوكية يمكن وصفها بالنظام، وبالتالي سوف يتم تعريف النظام السياسي بأنه عبارة عن مجموعة من التفاعلات المجردة من السلوك الاجتماعي العام، والذي من خلاله يتم تخصيص القيم بشكل ملزم على المجتمع، وبالتالي فإن الأشخاص المنخرطين في عملية الاندماج في تلك التفاعلات هم من يقومون بأدوار سياسية، وتتم الإشارة إليهم باسم أعضاء النظام.

<u>وفي حالة إذا كان التنظير للحياة السياسية كنظام، فإن هذا يدفعنا نحو تحديد العناصر الأساسية والعامة لهذا النظام:</u>

يبدو من قراءة إسهام "أيستون" الأصيل أن المفاهيم وعملية استمرار النظم ليست بهذا التبسيط الذى ورد سواء فى الانتقادات التى وجهت إلى نظريته، أو فى محاولات عشرات الباحثين فى توظيف مقولات نظريته فى أبحاثهم ودراساتهم، كما أنه على الرغم من أن "إيستون" يعتبر أحد أهم الآباء المؤسسين لعلم السياسة، لما له من تأثير كبير على تطور التحليل السياسى الحديث، إلا أن النقد المتعلق سواء بتشبيه النظام السياسى بالنظام البيولوجى، أو الاضطراب المفاهيمى أو الفراغ القيمى يحتاج إلى مراجعة[٢١]. وهذا ما سيتعرض له الجزء التالى بشىء من التفصيل بعد قراءة ومراجعة متأنية لكتاب "تحليل نظمى للحياة السياسية" الصادر عام ١٩٦٥.

ينقسم الكتاب إلى ست أقسام: الأول بعنوان "طريقة التحليل" **The mode of Analysis**، والذى يعرض فيه "إيستون" -كما سبق ذكره- أشكال وخصائص التحليل النظرى، ومشكلة غياب نظرية عامة فى العلوم السياسية تضاهى العلوم الطبيعية، ثم يبدأ فى تسمية مستويات التحليل تمهيدا لشرحها التفصيلى. ثم يبدأ فى تسمية كل قسم من الأقسام التالية بحسب المتغير الذى سيركز عليه تحليل النظام، فيأتى القسم الثانى بعنوان "مدخلات المطالب" **The input of demands**، ثم الثالث بعنوان "مدخلات

التأييد" The input of support، ثم القسم الرابع بعنوان "الاستجابات للضغوط على التأييد" Responses to stress on support، ثم القسم الخامس بعنوان "المخرجات كمنظم للتأييد" Outputs as regulators of specific support، وصولا إلى القسم الأخير المتعلق بالنتائج، والذى يطرح فيه أهداف تحليل النظام The goals of system analysis.

١. مدخلات المطالب[٢٣]

تعتبر المطالب الداخلة إلى النظام السياسى واحدة من أبرز مصادر الضغط عليه، حيث أنه من الممكن أن تمثل المطالب خطرا محتملا على بقاء أى نوع من أنواع الأنظمة. وتؤثر المطالب بشكل مباشر على قدرة النظام على توزيعه السلطوى للقيم، وفى هذا الإطار هناك نقطتان أساسيتان: أولا: يتوقف حجم الضغط المتولد عن المطالب على نوع النظام. حيث تتفاوت قدرة النظم على مقاومة الضغط والاستجابة للمطالب، وثانيا: طريقة استجابة النظام للمطالب تحدد طبيعة المخرجات اعتمادا على حجم الضغط المتولد عن المطالب.

ويعرف "إيستون" المطالب كالآتى:

المطالب هى "تعبير عن الرأى من قبل الموجودين فى النظام تجاه القائمين بالتخصيص السلطوى بشأن قضية ما، قد يتم اتخاذ اللازم أو عدم اتخاذ اللازم من قبل المسئولين عنها". وقد تكون المطالب ضيقة، ومحددة، وبسيطة، وموجهة بشكل مباشر. كالمطالبة ببناء مثلا مدرسة أو سد. وقد تكون مطالب معقدة، وغامضة، وعامة. مثل المطالبة بأداء حكومى أفضل، أو تطبيق العدالة الاجتماعية،... ولا يمكن أن تتم الاستجابة لكافة المطالب الداخلة إلى النظام السياسى، ولكن فى البداية يتم التفاوض بشأنها عبر الوسائل والقنوات السياسية[٢٣].

أ-وضوح المطالب[٢٤]:

قد تكون المطالب واضحة أو ضمنية Expressed or implied . وفى أغلب الأحوال تكون المطالب ضمنية فى أفعال، كالتصويت لصالح مرشح ما مثلا. وتعبر المطالب عن الاختلافات الموجودة داخل النظام السياسى، وتعكس مدى الشعبية التى تحظى بها الحكومة.

ولاتشمل المطالب كلا من:

- التوقعات: ليس بالضرورة تتحول التوقعات إلى مطالب تجاه النظام. كما أن التوقعات تخرج من دائرة المطالب، حتى وإن تحققت فهى لا يمكن حسابها ضمن المطالب التى استجاب لها النظام السياسى.

- الرأى العام: لايعبر الرأى العام عن المطالب. فهو يمثل مجموعة من المواقف تجاه قضايا ذات شأن عام واهتمام، لكنها ليست بالضرورة مهمة للمسئولين داخل النظام السياسى. وقد يؤثر الرأى العام على تشكيل المطالب وعلى طبيعتها، لكنه لايتوحد مع هذه المطالب.

- الدوافع: هناك محددات للمطالب،منها الدوافع، كالرغبة فى الوصول لمنصب أو ثورة أو الانتماء لطبقة اجتماعية. ولكن لا تتطابق تلك الدوافع مع المطالب.

- الأيديولوجية: الأيديولوجية أو المجموعة المتسقة من الأفكار كالتوجهات الاقتصادية أو حدود الحريات داخل المجتمع، هى أوسع من المطالب، وقد تلعب دورا فى تشكيل المطالب، أو تنظيم نمط من الأهداف يتطلب أفعالا فى المستقبل وفقا لبرنامج سياسى تسعى السلطة لتحقيقه. وبالتالى تكون الأيديولوجية أكثر شمولا من المطالب التى تتشكل فى إطار الأيديولوجية وتكون على قدر من التناغم معها.

- المصالح: يعتبر مفهوم المصالح مفهوما غامضا فى البحث السياسى. وقد يقصد به منظومة القيم الأساسية لفرد أو جماعة ما لتحقيق أهدافه، ومن ثم تكون القيم ذاتية التعريف. وعلى أية حال لا يمكن أن تتحول مصلحة لأى فرد أو جماعة إلى مطلب. ولكن إدراك الفرد أو الجماعة لمصلحته، قد يساعد على تحويل المصلحة إلى مطلب.

- التفضيلات: يفضل أعضاء النظام السياسى رؤية القادة السياسين أكثر إخلاصا. لكن كما أشرنا فى الرأى العام، هناك فرق بين الأمنيات والواقع، وأن التعبير عن التفضيلات والأمنيات لا يتحول إلى مطلب على النظام أن يتعامل معه ويحوله إلى قرار للاستجابة له.

بينما تتشكل المطالب اعتمادا على جل هذه المتغيرات، وفى نفس الوقت عند صياغة المطالب، يتم تعديل التفضيلات، والآراء والمصالح التى شكلت تلك المطالب. ولكن السؤال الأهم هو: لماذا نختار بعض المطالب ونتجاهل مطالب أخرى؟

تتجسد وظيفة المطالب الداخلة إلى النظام السياسى فى الربط بين الأحداث الواقعة فى بيئة النظام، وتحويلها لعمليات داخله. وعند اختيار مطالب دون أخرى، تبرز الصراعات حول أهمية مطالب وعدم جدوى مطالب أخرى. بعبارة أخرى، بدون المطالب، ستختفى قدرة النظام على التوزيع السلطوى للقيم أو القدرة على إصدار أية قرارات لصالح المجتمع. مثلا: إذا وجدنا مجتمعا تقلصت فيه المطالب إلى صفر، لن تكون هناك جدوى من بقائه، ويجب أن نثق أن فى هذه الحالة يواجه النظام حالة من التفكك. وعليه، يجب توافر شرارة لصدور قرار أو فعل، هذه الشرارة هى المطالب. وبغض

النظر عن نوع النظام، يجب أن يوجد فرد أو جماعة مسئول عن تحديد الفعل أو القرار الذى سيتم اتخاذه، والمطلب الذى سيتم التعامل معه.

ب-رشادة المطالب:

يعبر المطلب عن استجابة عاطفية تجاه مشكلة ما. وقد ينتج عن فحص شامل لموقف ما فى فترة محددة. وبالتالى يمكن اعتبار المطالب مصدرا من مصادر التأييد للنظام وليس مصدرا للضغط عليه. ففكرة المطالب السياسية تتصاعد نتيجة خبرات الأشخاص فى قطاعات مختلفة من المجتمع، ليست مهتمة بشكل مباشر بالسياسة. ومن ثم تكثل المطالب "مدخلا" وهمزة وصل بين ما يجرى فى الحياة الاجتماعية بشكل عام، وبين السياسة. إذا، تمثل المطالب جسرا للفجوة بين القطاعات السياسية وغير السياسية، وتوضح مدى قدرة النظم على القيام بعمليتى الاستيعاب والتحويل.

ج-المطالب كمصدر من مصادر الضغط:

قد تمثل المطالب مصادر للضغط على النظام من خلال العلاقة الناشئة بين المطالب والاستجابة لها. ففى حالة عدم تحويل المطالب إلى قرارات ومخرجات، لأسباب تتعلق بندرة الموارد مثلا، سيحدث عدم توازن بين مدخلات ومخرجات النظام السياسى، وستتصاعد المعارضة التى ستهدد السلطات القائمة، بل ستهدد بقاء النظام ذاته. وتتعدد الأسباب وراء عدم الاستجابة بغض النظر عن طبيعة النظام، مثل التوجهات الأيديولوجية، الوضع القبلى وهيمنة جماعة ما،... كما أن لكل نظام قدرة **capacity** على استيعاب عدد معين من المطالب يمكن التعامل معها وتحويلها. يشير "إيستون" إلى **Demand Input overload** أو مدخلات المطالب المنهكة أو الزائدة، والتى تشير إلى عدد مطالب زائد عن الحد الموضوع تجريبيا خلال فترة زمنية معينة. فى هذه الحالة عندما يواجه النظام مجموعة من المطالب أكبر من قدرة الأعضاء المسئولين عن تحويل هذه المطالب إلى قرارات، يواجه النظام خطر الانهيار. ولكن يؤخذ فى الاعتبار، أن حجم المطالب ليس هو المعيار الوحيد، ولكن نوعية المطالب ومحتواها هى المعيار الأهم كمصدر من مصادر الضغط.

فى حالة عدم الاستجابة للمطالب، قد ينشأ ما أسماه "إيستون" بفشل المخرجات[٢٥]. وهى حالة عدم كفاية المخرجات المطلوبة لتوفير الحد الأدنى من الدعم المطلوب للنظام. ومن ثم، هناك حاجة دائمة للربط بين الأنشطة والهياكل داخل النظم السياسية، وبين المطالب كمصادر محتملة للضغط على النظام.

د-تحويل الحاجات إلى مطالب Conversion of wants to demands

يعتبر "إيستون" الضغط على النظام السياسى هو نتاج العلاقة بين حجم ومحتوى المطالب من جهة، والاستجابات المتاحة لتلك المطالب من جهة أخرى. وليس المهم هو

دراسة الكيفية التى تتعامل بها مختلف أنواع النظم مع الضغوط المحتملة، ولكن المهم هو طبيعة العمليات التى تُمكّن النظام من التعامل مع الضغوط. فمنذ نشأة المطالب، يتم تشكيل شبكة من المطالب فى شكل حاجات غامضة ومرغوبة على النظام أن يواجهها

ويوفر العمليات والآليات اللازمة لتحويلها إلى قرارات سياسية قابلة للتنفيذ. ولعل العوامل التى تؤثر فى المطالب، كما سبقت الإشارة، مثل الأيديولوجية والرأى العام والتفضيلات، هى ما يمكن تسميتها بالحاجات. أما المطالب، فهى الحاجات التى يتمنى أصحابها تحقيقها فى هيئة مخرجات.

السؤال الآن هو: كيفية تحويل الحاجات إلى مخرجات؟

ينظر "إيستون" إلى النظام السياسى باعتباره "مصنعا" تتحول فيه المواد الخام (الحاجات) إلى منتجات أولية (المطالب)، حتى يتم التعامل معها فى شكل منتج نهائى (مخرجات) عبر قرارات ملزمة. هذه القرارات الملزمة تطبق على المجتمع ككل، تمهيدا لمعرفة آثارها والاستعداد لاستقبال حاجات جديدة لاحقا. كى تتحول الحاجات إلى مطالب، على الفرد أو الجماعة إعطاء صوت للحاجة فى مواجهة المسئولين عن إصدار قرارات ملزمة (سواء من قبل مثلا جماعة مصلحة أو حزب سياسى)، وفى هذه الحالة يتم تحويل الحاجة إلى مطلب داخل النظام السياسى. **The want has become politicized**، ويصبح أحد مدخلات النظام السياسى. إن حاجات جميع الأفراد فى مختلف الأوقات والأماكن لا تتوفر لها الإمكانية المتساوية كى تتحول إلى مطالب. على سبيل المثال، فى الثقافة الغربية، توفرت مجموعة من العوامل مثل التقدم التكنولوجى، الثورة الصناعية،... والتى أثرت على طبيعة الحاجات داخل المجتمعات الغربية، والتى قدمت توقعات للمسئولين داخل الأنظمة المختلفة عن احتمالية المطالب الجديدة المناسبة للمرحلة الجديدة مثل نظام الضرائب ومعونات الفقراء، وغيرها،.....كما تتشكل الحاجات وفقا لاعتبارات أيديولوجية جديدة مثل المساواة بين المختلفين عرقيا، نظام الرفاهة،.... ومن ثم تتولد حالة حتمية من المعدلات الزائدة لتحويل الحاجات إلى مطالب .

ولكن يؤخذ فى الاعتبار أنه من المحال تحويل كل الحاجات إلى مطالب حتى فى فترات التغيير الأساسية التى يمر بها أى نظام سياسى، ومن ثم لا يمكن أن تصل كل الحاجات إلى المجال السياسى. كما أن أى نظام سياسى، مهما بلغ من درجة الضعف، فإنه لا يفتقد كلية إلى وجود آليات تحميه من زيادة أحمال المدخلات **Input overload** . وفى هذا الإطار، يوجد آليتان لتنظيم تدفق المطالب إلى النظام السياسى، الأولى: طبيعة الهيكل السياسى داخل النظام، بمعنى مَن **who** المسئول عن تحويل الحاجات إلى مطالب، ومن ثم عدد ومحتوى المطالب، بينما الثانية هى المبادىء الثقافية

التى تمثل ماذا What الذى سيتم تحويله وفقا لقواعد السلوك المعمول بها داخل النظام.

هـ-تنظيم تدفق المطالب إلى النظام السياسى:

بعد تحويل الحاجات إلى مطالب، ودخول المطالب إلى النظام، هناك حاجة إلى تنظيم المطالب للحيلولة دون الوصول لحالة الحمل الزائد على النظام. فبعض المطالب تذاع بسبب قيمتها من حيث التوقيت والمحتوى. ومن ثم هناك حاجة لتشكيل شبكة من القنوات والتى من خلالها يتم تجميع ومناقشة المطالب عبر أعضاء النظام. هى عملية لجدولة وتنقية المطالب وفقا لمبدأ التوزيع السلطوى. إن شبكة القنوات هذه تختلف من نظام لآخر اعتمادا على طبيعة المجتمع، سواء كان بدائيا أو متقدما. فهناك فهناك المجتمعات القبلية، وهناك المجتمعات التى تنشط فيها جماعات المصالح والأجهزة النيابية. هذه القنوات إما أن تفشل فى توصيل المطالب إلى النظام أو أنها تنجح تماما فى توصيل المطالب بقدر أكبر من قدرة النظام على المعالجة، وبالتالى عبء زائد على مراكز صنع القرار.

- **عمليات التخفيض أو التقليص Reduction Processes**

يمكن الجمع بين المطالب أو الدمج فيما بينها، وذلك فيما يتعلق بالمطالب المتشابهة كتلك المطالب المتعلقة مثلا بالتأمين الاجتماعى أو تنظيم عمل النقابات العمالية. أيضا المطالب التى تنتمى لنفس الموضوعات من حيث المحتوى، من الممكن دمجها فى مطلب واحد أو تحت مظلة واحدة، مثل الرعاية الصحية، التعامل مع الأمراض المزمنة، تحسين الخدمات العلاجية،.... مثلا، من الممكن أن يدمج النظام كل هذه المطالب فى برنامج تأمين صحى شامل.

ملامح أساسية لهذا القسم من الكتاب:

- تعتبر المطالب هى همزة الوصل بين النظام السياسى والبيئة التى يوجد فيها.
- كلما زاد تدفق الحاجات الناجمة عن التغير فى بيئة النظام، كلما زاد الضغط على النظام والحاجة إلى تطوير قنوات لنقل المطالب إلى النظام وتحويلها إلى برامج وسياسات وقرارات.
- لا يعنى استقبال وتحويل المطالب إلى النظام السياسى ضمانا لبقاء واستقرار النظم، إذ أن القدرة على تحويل المطالب إلى مدخلات تتوقف على عنصر أساسى وهو التأييد Support

٢-مدخلات التأييد[٣٦]

"النظام السياسى ماهو إلا مجموعة من التفاعلات التى ينتج عنها توزيع الموارد سلطويا داخل المجتمع. ومن ثم ينظر إلى النظام السياسى كوسيلة للتعامل مع الاختلافات

المنتجة للمطالب التى تتحول فى النهاية إلى مدخلات. ومن وجهة نظر أخرى، هو الوسيلة التى يتم من خلالها تعبئة وتوجيه الموارد فى المجتمع من أجل تحقيق الأهداف[٢٧].

هذه الوظائف لايمكن أن تتم بدون ما يسمى بالتأييد. فبدون التأييد للنظام والمسئولين داخله، سيواجه النظام مخاطر شديدة خلال عملية تحويل المطالب إلى مدخلات، أو حتى فى مرحلة تنفيذ القرارات المتخذة بشأن مطلب معين.

أ-أهمية التأييد The Significance of Support

تتعدد المدخلات المؤثرة على النظام السياسى، وتبدأ بالمطالب، وتشمل أيضا التأييد. وكل من المطالب والتأييد يجسد طبيعة التغييرات الناشئة فى بيئة النظام السياسى، والتى تؤثر فيه تأثيرا مباشرا. مثل انتشار دين جديد مثلا، أو معطيات جديدة للثورة التكنولوجية،.... هذه المستجدات لا تؤثر فقط فى طبيعة الحاجات التى تشكل المطالب فيما بعد، ولكنها تؤثر فى حجم التأييد الذى يحظى به النظام بكافة مؤسساته وقادته. لذا يجسد التأييد فكرة همزة الوصل بين النظام وبيئته، كما أنه قد يكون مصدرا من مصادر الضغط على النظام فى حالة وصوله لحد أدنى يهدد بقاء النظام.

ويؤثر التأييد على النظام من خلال ثلاثة مداخل:

- دون تأييد أصحاب السلطة Authorities داخل النظام، لن يتم تحويل المطالب إلى مخرجات.
- بدون التأييد لن تتوافر الدرجة المقبولة من الاستقرار للقواعد والهياكل التى من خلالها يتم تحويل المطالب إلى مخرجات، وهى المهمة المخولة إلى النظام Regime .
- التأييد مطلوب لتحقيق الحد الأدنى من التماسك بين أعضاء النظام .

إذا يتكون التأييد من ثلاثة مكونات Political Objects هى أصحاب السلطة، النظام، والمجتمع السياسى.

ب-نطاق التأييد The Domain of Support

بغض النظر عن قدرة النظام على استيعاب المطالب وتحويلها إلى مخرجات، فإن نطاق التأييد يتسع ليشمل السلوك التصويتى، الأحزاب السياسية، جماعات المصالح،.. التى تؤيد النظام، أو أعضاء النظام المسئولين عن عملية التحويل وتوجيه الموارد سلطويا. كما لا تتوقف أهمية التأييد عند هذا الأمر؛ ولكنها تمتد إلى مرحلة المخرجات والقرارات، حيث تُمكِن السلطات من تنفيذ القرارات بدون اللجوء إلى استخدام القمع، ومن ثم توفير قدر ما من التضامن داخل النظام.

وبغض النظر عن نوع النظام الموجود، فإن قدرته على تحويل المطالب، تعتمد فى المقام الأول على الأعضاء المؤثرين سياسياPolitically influential members، أو ما يقصد بهم "إيستون" أصحاب السلطة Authorities، ومدى تأثيرهم فى ضمان الوحدة بين أعضاء النظام، من خلال الهياكل والقواعد المتاحة لتحقيق التوزيع السلطوى للقيم. لذا عند تراجع التأييد عن حد معين، لا عجب من الانهيار التام للنظام.

وهنا تبرز التساؤلات المتعلقة بالتأييد مثل: ما هى طبيعة مكونات التأييد الثلاثة التى يجب أن تتوافر حتى يستمر النظام؟ كيف تؤثر المتغيرات البيئية على مستوى التأييد؟ ما هى ردود أفعال النظم المختلفة والتى نجحت فى التعامل مع الضغوط الناجمة عن تراجع التأييد؟

جـ-معنى التأييد:

نظريا، يمكن القول أن أ يؤيد ب، إذا كان يعمل أ نيابة عن ب، أو إذا كان أ يوجه نفسه بشكل إيجابى تجاه ب. قد يكون ب فردا أو جماعة،أو هدفا، أو فكرة، أو مؤسسة. وهناك نوعان من التأييد:

- **التأييد العلنى Overt Support:**

يكون التأييد علنيا عندما يتضمن سلوكا يمكن ملاحظته، مثل دفع الضرائب طوعا، أو الانضمام إلى القوات المسلحة طواعية،... كما أن هناك سلوك واضح يعكس عدم تأييد النظام كالهجرة لبلد أخرى،أو رفض دفع الضرائب. مثلا من الممكن التصويت لمرشح، لا لتأييده ولكن رفضا للمرشح المنافس له، هنا أيضا يعتبر أنه تأييدا، رغم أنه تأييد ضعيف، ولكنه موجود.

- **التأييد الخفى Covert Support:**

يتوقف التأييد على السلوك المعلن فقط، ولكن هناك أنماط للسلوك داخلية، وهى التوجهات التى تأخذ شكل أنماط مختلفة من المواقف. على سبيل المثال: إذا قام فرد بالتصويت لصالح مرشح حزب ما، يمكن القول أنه يدعم هذا الحزب فى تلك الفترة ؛ ولكن إذا استمر يصوت لنفس الحزب عبر السنوات، من الممكن أن نَصِف سلوكه بالولاء الحزبى. هذه التوجهات الخفية تعكس أفعالا تجسد إما التأييد أو العداء. وفى حالة أن تكون الأفعال غير معبرة عن التوجهات والسلوك، نعتبر أن الملاحظة لم تكن دقيقة، أو أن هناك مستجدات قد طرأت، ومن ثم فنحن فى حاجة لقياس حجم التأييد لأنه بغض النظر عن طبيعة التأييد سواء كان علنيا أم خفيا، فإن طبيعة التأييد لا تعكس لنا الأبعاد المتباينة له كمدخل من مدخلات النظام.

د-مؤشرات التأييد:

يعتبر "إيستون" التأييد ظاهرة يمكن قياسها. ومن ثم فلها مؤشرات مثل: انفصال أقلية عن النظام، حجم الإتفاق على الأمن، الهجرة خارج البلاد،... كمؤشرات واضحة تعكس التأييد/ عدم التأييد المعلن. وهناك أيضا مؤشرات تعكس التأييد الخفى[٢٨] .

وضع "إيستون" Continuum لدرجة التأييد بين إيجابى وسلبى ومحايد.

تأييد متزايد	محايد	تأييد منخفض
تأييد متزايد		تأييد منخفض

إذا، فالتأييد لا يعنى المعنى الإيجابى فقط، خاصة مع وجود مؤشرات كالمعارضة التى تجسد التأييد السلبى. كما يؤخذ فى الاعتبار أن مصدر التأييد عامل مهم مثل الطبقة الحاكمة، أو دعم المؤسسة العسكرية، أو الأجهزة المخابراتية، والتى تؤثر إلى حد كبير فى حجم التأييد سواء الإيجابى أو السلبى.

ه-محتويات التأييد

لقياس التأييد، يجب قياس درجته فى كل من هذه المكونات الثلاثة، أو فى التفاعل بين تلك المكونات.

- **المجتمع السياسى أو الجماعة السياسية Political Community**

لايمكن أن يستمر النظام السياسى فى العمل إلا بوجود حد أدنى من استعداد أعضاءه للعمل معا من أجل حل مشكلاتهم السياسية، وإلا لا يمكن توقع أى قدرة على أن يقوم النظام بوظيفته الرئيسية وهى التوزيع السلطوى للقيم. من هنا تتجسد وظيفة المجتمع السياسى الذى يمثل السند من قبل الفرد للنظام أو المجتمع الذى يشكل جزءا منه، حيث يشتمل النظام السياسى على مجموعة من العلاقات السياسية التى تربط بين أعضاء النظام، والتى من خلالها يتم تحقيق الأهداف السياسية لهذا النظام. وبالتالى، يشترك أعضاء النظام فى مجموعة مشتركة من العمليات والهياكل التى من شأنها إما إضعاف أو تقوية الروابط بين الأفراد والنظام. ولايهم هنا الأساس الذى يقوم عليه المجتمع، بمعنى هل يربط بينهم مجموعة من التقاليد المتوارثة أو ثقافات متباينة، أو قوميات مختلفة، ولكن يربط بين هؤلاء العضوية فى النظام السياسى والتى تفرض عليهم قدرا من التقسيم السياسى للعمل Division of political labor، وهى تلك التى تضمن لهم حدا أدنى من النشاط السياسى.

من هذا المدخل، يأتى التأييد،عندما يقوم الأفراد داخل المجتمع السياسى بلعب أدوارهم من أجل الوصول إلى قرارات ملزمة وإدخالها حيز النفاذ والاستمرار. كما أنه

باستمرار دعم الأعضاء للمجتمع السياسى، فإن هذا يعنى تأييدا ضمنيا لعملية التحويل وآلية التعامل مع المطالب الداخلة للنظام. ويطرح "إيستون" مؤشرات مختلفة لعضوية الأفراد للمجتمع السياسى مثل الحضور داخل الإقليم Territorial Presence،الاعتراف القانونىLegal definition،القرابة . Kinship الدين، .....

وتتسم المجتمعات السياسية بالثبات مقارنة بباقى مكونات التأييد (النظام، السلطات)، ولكن لا يعنى هذا جمودها. فقد تتغير طبيعة المجتمع السياسى وتصبح عرضة للتفكك والانقسام فى إشارة إلى تغير بيئة النظام السياسى، ومن ثم حجم التأييد الداخل إلى النظام. مثلا قيام حرب أهلية أو الهجرة، قد يؤدى إلى الانسحاب من المجتمع السياسى .

ويفرق "إيستون" بين المجتمع السياسى كما سبق تعريفه وبين الجماعة بالمعنى الاجتماعى Social Community ، والتى تجسد الإحساس أو الشعور بالمجتمع أو ما أسماه ب"الحس المجتمعى" Sense of community ،وهو أحد أبعاد المجتمع السياسى، وقد يكون موجودا أو غائبا، وله درجات متفاوتة، ولكنه يؤثر تأثيرا مباشرا على مدى التماسك الذى يتمتع به المجتمع السياسى.

- **النظام أو العهد The Regime**

يقصد "إيستون" بالعهد هنا النظام الدستورى Constitutional order السائد داخل النظام، والذى يتم تعديله من فترة لأخرى مع الحفاظ على النظام الأكبر. وعليه، فى حالة فقدان التأييد لهذا النظام، ستتوقف قدرة النظام على التشغيل ؛ لأن النظام كى يعمل بكفاءة، يجب أن تتوافر لديه الإجراءات والقواعد الأساسية التى تمكنه من استقبال وتحويل المطالب إلى مخرجات أو تسويتها بالشكل اللائق الذى يحافظ على التأييد. وهذا ما تعانيه معظم الدول حديثة النشأة أو الحاصلة على الاستقلال من المستعمر، حيث يتم الاعتراف بالنظام، بدون وضع تصور لمختلف الإجراءات أو الهياكل اللازمة للتعامل مع المطالب المتباينة. هذه الهياكل ضرورية لأنها تقوم بتحديد من الذى سيقوم بممارسة القوة، حدود سلطاته، من هم الذين سيمتثلون له، الظروف التى فى ظلها تبرز الالتزامات والحقوق،..... وعليه تبرز أهمية النظام بهذا المعنى فى الحيلولة دون الوصول لمرحلة الفوضى حتى مع تغير الأشخاص أو تبدل الظروف.

مكونات العهد Components of the Regime

√ القيم Values، وتشير إلى مجموعة الحدود التى يجب أخذها فى الاعتبار والتى يتم الاسترشاد بها مراعاة لمشاعر القطاعات المختلفة فى المجتمع. Who

√ المعاييرNorms، وتشير إلى مجموعة الإجراءات المتوقعة والمتوافق عليها خلال عملية تحويل وتنفيذ المطالب.Who

√هياكل السلطة Structures of Authority، فتشمل الأنماط الرسمية وغير الرسمية والتى من خلالها يتم توزيع القوة بالنظر إلى الموارد المتاحة، والقرارات الصادرة. What

ولا يمكن أن يقوم أى نظام سياسى بمهامه، وباستقبال المطالب الداخلة إليه دون وجود "عهد" بمكوناته الثلاثة والتى تحظى جميعها بقدر من التأييد.

• أصحاب السلطة أو المسئولون عن إدارة النظام Authorities

يقصد بأصحاب السلطة، شاغلى السلطةAuthority Occupants، ويتغير المفهوم من نظام لآخر، ولكنه يحمل نفس المعنى، كالحكومة مثلا. إن شاغلى السلطة يجب أن يتم تمييزهم عن المهام نفسها، فالرئاسة ورئاسة الوزراء ثابتة كمناصب، ولكن ما يتغير هو شاغلى هذه المناصب. وبالتالى إن كنا نقصد شاغلى المناصب، فيجب خضوعهم لمجموعة من المعايير كالاعتراف بمسئوليتهم من قبل أعضاء النظام، أن قراراتهم يجب أن تكون ملزمة.

وعلى متواصلة Continuum يمكن تقسيم أصحاب السلطة إلى مستويين: الأول هو المسئولون عن إصدار القرارات الإلزامية على المستوى الأشمل للنظام. والثانى يشمل شاغلى المناصب الأقل تقديرا وتميزا، وتكون مهام سلطاتهم أكثر ضيقا. على سبيل المثال، الولايات المتحدة الأمريكية، الإدارةAdministration، والتى تشمل كل المسئولين المنتخبين على المستوى القومى، ثم الخدمة العامة . Public service

يجب على هؤلاء ضمان حد أدنى من التأييد اللازم لضمان قدرتهم على تنفيذ القرارات والسياسات. وبالتالى إذا شعر أعضاء النظام أن شخصا ما أو مجموعة من الأشخاص لم يعد بإمكانه التعامل مع مهام منصبه، يفتقد إلى الثقة، ومن ثم يفقد قدرا كبيرا من التأييد، مما يهدد النظام كله. وقد يحظى أصحاب السلطة بالتأييد عبر ما أسماه "إيستون" بالامتثال القسرى Forcible compliance عبر استخدام القمع. ولكن تراجع التأييد لشاغلى المناصب فى أى نظام من شأنه تدمير النظام ككيان، وهذا من أبرز النقاط التى تميز تراجع التأييد لهم مقارنة بتأييد المجتمع السياسى أو العهد.

و- الضغط الناتج عن تآكل التأييد:

السؤال هنا: متى يمكن القول أن النظام يعانى انخفاضا أو تراجعا فى التأييد أو فى واحد من مكوناته الثلاثة؟

يطرح "إيستون" الإجابة فى ما أسماه بفشل المخرجات، والذى يحدث فى ثلاثة حالات: الأولى عندما يفشل أصحاب السلطة فى اتخاذ اللازم بشأن المطالب. ومن ثم حالة عدم توازن بين المطالب والمخرجات، وبين التوقعات والواقع. الثانية عندما تتم إدانة أصحاب السلطة بافتقاد الرؤية أو الحكمة لمواجهة أى احتمال. مثلا: كان

الأمريكيون يلقون باللوم على "هوفر" إثر الكساد الكبير رغم أنه لم يكن مسئولا عنه. الثالثة من الممكن أن يتخذ أصحاب السلطة ردود أفعال تجاه المطالب، ولكن قد يتم تقييمها أنها جاءت فى غير صالح تلك المطالب ولم تستجب لها، ومن ثم يكمن الفشل فى نوعية المخرجات. فى أى حال من الأحوال الثلاثة، سيتراجع التأييد. ورغم كون التراجع موجها إلى أصحاب السلطة، قد يتم فيما بعد امتداده إلى المجتمع السياسى والعهد وصولا إلى مراحل التحولات الثورية التى تعكس هذا النوع من التراجع للمكونات الثلاثة من التأييد.

٣-الاستجابات للضغوط على التأييد[٣٩]

أ-التنظيم الهيكلى للتأييد Structural regulation of Support

لعل حالة ما أسميناه ب"تآكل التأييد" حتمية فى مختلف أنواع النظم، خاصة وأن فشل المخرجات لا يمكن تجنبها فى كل الأحوال. ففى ظل حالة ندرة الموارد والتنافس بين الجماعات والأفراد عليها، يكون النظام دائما عرضة لخطر الفوضى الدائم. كيف يمكن تفادى هذا الخطر؟ عندما نقول أن النظام يستجيب بطريقة ما، السؤال مَن نحن لنقول أنه يستجيب أو لا؟ هذا يتوقف على طبيعة النظام والتوقيت. فالاستجابة للمدخلات تعتمد على طبيعة الأفعال المتخذة من القيادة السياسية أو بعض من أعضاء "السلطات" لمواجهة الضغوط. ولكن هذا الأفعال من المرجح جدا أن تكون متنوعة حسب نوع النظام. كما أن أعضاء النظام لهم ردود أفعال تتعلق بتنظيم التأييد قد تصل إلى المطالبة ب"عهد" جديد لضمان نظام جديد أكثر استجابة للمطالب. إذا الاستجابة لا تتوقف على القيادة، ولكن أيضا يشارك أعضاء النظام فى تحديدها.

اتجاه الآثار The direction of effects

تتوقف الاستجابة على اتجاه الآثار، هل فى صالح زيادة درجة التأييد أو أي من مكوناته الثلاثة؟ كما أن هناك ما يمكن تسميته بالاستجابة السلبية، بمعنى أنها استجابة تسعى لإلغاء نتائج غير مواتية لظروف سابقة، من خلال تعزيز العلاقات مع العهد القائم. وقد تكون الاستجابة إيجابية، بمعنى أنها تتحرك فى نفس اتجاه الضغوط، وبالتالى تساهم فى عملية تآكل التأييد.، وفى النهاية قد يكون الأمر ظهور "عهد" جديد new regime.

- **توقيت الاستجابة**

إن مسألة التوقيت مسألة حيوية، سواء كان الهدف هو ضمان التأييد أو إحداث تغيير فى أى من مكوناته الثلاثة. يجب أن يحتوى النظام على "المؤسسات" اللازمة للتعامل مع أى تهديدات للتأييد. كما أن النظام عليه أن يمتلك من الآليات التى تُمكَنه من تأجيل أو اتخاذ ردود أفعال ما تربط بين استجابته وعنصر التوقيت. ودائما ما تسعى

القيادة السياسية إلى تمييز نفسها من خلال قدرتها على استشعار اللحظة المناسبة للحصول على أقصى قدر من النتائج من أي فعل.

ب-الأنواع المختلفة من الاستجابات

ترتبط الاستجابات مباشرة بمحاولة تقليل الانقسامات داخل النظام لمجابهة ما أسماه "إيستون" ب "التغيرات الهيكلية" **structural changes** التى تطال العهد. وأطلق عليها الدعم الدعم المخصص أو المحدد **Specific support** من خلال ما يلجأ إليه النظام بطرح مكافآت لدعم أصحاب السلطة مثلا دون تقديم دعم بالضرورة للجماعة أو العهد.

- **التجانس Homogenization**

لعل واحدة من أبرز آليات النظم للتعامل مع الضغوط الناتجة عن الانقسامات الناتجة عن الانقسام الاجتماعى هى العمل على تشجيع التجانس بين الأعضاء وتقليص الاختلافات على أسس الدين أو اللغة أو الثقافة. ولتحقيق هذا، تكون الاستجابة نوعا من تعديل القواعد (أو المعايير **norms**) المتفق عليها من أجل التقريب بين الجماعات المختلفة.

ولكن وفقا لخبرة التاريخ، لم تثبت تلك الآلية نجاحها، بل قد تؤدى إلى النقيض من أهدافها، وتبرز المزيد من الشعور بعدم التكامل وضعف الانتماء السياسى.

- **الهياكل التعبيرية expressive structures**

من أجل السعى فى إنجاح سياسات كالتذويب، من الممكن أن تلجأ النظم إلى تبنى أشكال من النظم الفيدرالية **Systems** لضمان التنوع الثقافى داخل النظام الأشمل دون رفض أو إجهاض لهذا التنوع، الأمر الذى سينعكس فى النهاية على مجتمع أكثر تعقيدا، يشهد حالة أساسية من التداخل والتكامل والاعتماد المتبادل بين أعضائه، ومن ثم تقليص لحجم الانقسامات السياسية المنتجة للضغوط. كل هذا يأتى فى إطار العهد،لأنه فى حالة فشل النظام فى إدارة هذا التنوع،سيكون عرضة لمواجهة هيكل سياسى فضفاض **loose political structure** يجمع تحت لوائه الجماعة السياسية أحد مكونات التأييد وأكثرها استقرارا.

يمكن ضمان تمثيل مصالح الجماعات المختلفة فى إطار الجماعة السياسية عبر ما أسماه "إيستون" بالهياكل التمثيلية **Representative structures** والموجودة فى أى نوع من الأنظمة والتى ليست حكرا على النظم الديمقراطية، لتطرح قنوات للتفاوض والمصالحة بين المختلفين داخل النظام.

- **تعديلات فى معايير العهد modifications in regime norms**

بالإضافة إلى تعديل هياكل النظام كى يكون أكثر استيعابا للاختلافات،هناك أنوع أخرى من الاستجابة ترتبط بتعديل المعايير المتفق عليها داخل النظام. وتلعب المعايير

دورا أساسيا فى تقليص حجم الخلافات disputes، والانجراف فى أشكال العنف وأعمال الشغب riots، والاغتيالات assassinations، والانقلابات العسكرية،... الناتجة عن الرغبة فى تسوية الخلافات والإحباطات من تراجع قدرة النظام على تسوية الانقسامات.

كما تلعب المعايير دورا هاما فى طرح آليات المصالحة والتأكيد على اتفاق الجماعة السياسية على حتمية العيش معا كأعضاء داخل نفس النظام السياسى . فى حالة الاتفاق على معايير عامة لمواجهة الانقسامات الناتجة عن الاستجابات تجاه ضغوط التأييد، تكون احتمالية الصراع، ومن ثم تهديد انهيار النظام السياسى ضعيفة. تلك المعايير تنظم عملية الجدل حول قضايا الاختلاف، ومن ثم تحقيق تماسك النظام السياسى.

√ **كما ابتكرت النظم السياسية أنواعا متباينة من الاستجابات:**

- **الإدماج ضمن القيود الدستورية Incorporation into constitutional restraints**

من الممكن أن يلجا أصحاب السلطة إلى سحب بعض المسائل المختلف عليها من الساحة السياسية حتى لا تظل إحدى مجالات الصراع المحتمل،والتى قد تهدد استقرار العهد أو الجماعة السياسية. بل ويمكن أن يقوم أصحاب السلطة بخطوة أشمل من ذلك وهى الاتفاق على أن هذه القضية المفجرة للصراع المحتمل هى خارج نطاق السياسة consider it outside of politics، وذلك لاستبعادها من دائرة النزاع. بهذا يكون الاتفاق على استبعاد قضية ما هو نوع من التسوية السياسية المتفق عليها وليست مجرد فهم ضمنى. على سبيل المثال، تحظر الدساتير على الحكومات التجاوز فى موضوعات تتعلق بالدين، وبالتالى اتفاق على استبعاده من المجال السياسى حتى لا يكون مجالا للجدل اليومى.

أكد "إيستون" على أن كل انواع النظم سواء ديمقراطية أو سلطوية، حديثة أو تقليدية، لديها نظام من الثقافة السياسية political culture of system والذى يستبعد بعض القضايا من المجال السياسي.

- **الاتفاق الضمنى Tacit agreement**

والتى تتحقق من خلال المعايير التي تحكم اللجوء إلى التقاضى، بتخفيف وطأة الانقسامات من خلال توقعات منظمة حول الطريقة التي من خلالها يتم التعامل مع الاختلافات وتسويتها[٣٠]. ويطرح تدخل القضاء قواعد متفق عليها مستقبلا لإدارة الانقسامات ومن ثم تقليل احتمالية الصراع لحد أدنى. ورغم أن القضاء يتطلب محاذاة رسمية formal alignment من قبل الأعضاء المختلفين –سلطات أو أفراد– إلا أن

الاتفاق الناتج عن حكم القضاء يشمل فعليا أطراف الانقسام من أعضاء الجماعة السياسية. وفى تلك الحالة يكون الحكم القضائى منشئا لاتفاق ضمنى بموجبه يتم تحييد بعض المسائل عن المجال السياسى، ومن ثم تمكين النظام من صناعة المخرجات manufacturing outputs.

تبرز معضلة أساسية هنا، وهى أن الحكم القضائى فى حد ذاته هو مخرج، وبالتالى لايمكن اعتبار العمليات القضائية آلية من آليات عدم تسييس بعض المسائل. ولكن يتعامل "إيستون" مع القضاء هنا باعتباره أحد الآليات التى من الممكن من خلالها تقليص الانقسامات بتقليل حجم الداخلين أو المشاركين فى الانقسام من جانب، وبإضفاء الطابع الرسمى على تلك المسائل من جانب آخر.

بشكل عام، النظم السياسية أمامها خياران، إما قمع الانقسامات والاختلافات ومن ثم تفتيت المجتمع أو محاولة إيجاد صيغة للتجانس بين أفراد المجتمع سواء من خلال ابتكار هياكل أو عهود تتيح للاختلافات التعبير عن ذاتها مثل النظام الفيدرالى، أو من خلال عدم تسييس بعض القضايا ووضع معايير ما للاتفاق حول طبيعة تلك القضايا غير المسيسة، أو ضمان وجود بعض الهياكل التمثيلية والتى من خلالها يضمن تمثيل كافة الاختلافات فى العملية السياسية. تلك الآليات جميعا يمتلكها النظام كمحاولة لتقليل حجم الضغوط على التأييد أو أحد مكوناته.

ج-توليد الدعم The generation of support

لعل توفير الدعم لأى من مكونات التأييد يعتمد أساسا على شعور أعضاء النظام بأن المخرجات استطاعت سد المطالب خلال فترة زمنية ما. وبالعكس، فإن فشل المخرجات، هو فشل القرارات أو السياسات فى مواجهة المطالب الداخلة إلى النظام السياسى؛ ولذلك يتولد التأييد عن حالة الرضا تجاه سياسات أو مخرجات النظام.

اعتمادا على خبرة بقاء النظم السياسية عبر التاريخ، يمكن القول أن يتحمل أعضاء النظام حالة الإحباط المتولد عن عدم تحقيق المطالب دون انخفاض الدعم عن الحد الأدنى. ولعل فكرة إرجاء المنافع والتى تتعلق بطلب النظام من أعضائه التخلى عن بعض المطالب فى ضوء ندرة الموارد المتاحة لصالح الأجيال القادمة . كما أن أيضا آلية التحقيق الجزئى للمطالب، بمعنى تحقيق جزء من المطالب فى فترة ما أو تحقيق مطالب جماعات ما وعدم التعامل مع مطالب جماعات أخرى، تعتبر إحدى الآليات الهامة للحفاظ على التأييد. إلى جانب آلية استثمار الدعم الموروث من خلال ما قد يحظى به أصحاب السلطة أو العهد أو الجماعة السياسية من ولاء أعمى، والتى تعطى أى من مكونات التأييد قدرا من الحصانة حتى ولو فى حالة فشل أى منها فى تحقيق أو إرضاء المطالب.

أطلق "إيستون" على تلك الآلية مخزن المشاعر الجيدة store of good sentiments.

د-أنواع الاستجابة للضغوط

هناك ٣ أنواع من الاستجابات للضغوط:

√ المخرجات: صدور سياسات أو تشريعات أو قرارات تتعلق بالمطالب الداخلة إلى النظام السياسى، ومن ثم توليد حد أدنى من التأييد، وحالة من حالات الرضا وضمان لاستمرار وبقاء النظام. ولكن هناك تحديات تتعلق بهذا النوع من الاستجابات مثل ندرة الموارد، الصراع من أجل الاستقلال، انهيار النظام وتأسيس نظام جديد إثر ثورة، .. كلها عوامل لا تضمن مستوى معين من المخرجات ليجابه المطالب.

√ القمع: Coercion وهى حالة استجابية من قبل النظام من خلال ما يوفره القمع من مكافآت سلبية negative rewards أو عقوبات ناتجة عن الفشل فى الامتثال فى حالة عدم رغبة الأفراد فى تقديم تأييدهم طواعية، ولكن باستخدام آلية القمع، يمكن أن يحظى النظام بحد أدنى من التأييد.

√ حسن النية: Good will وذلك فى حالة عدم استخدام القمع أو إنتاج مخرجات، ولكن بغرس حالة من الشرعية فى نفوس أعضاء النظام تجاه كل من العهد وشاغلى السلطة، أو من خلال التأكيد على أواصر الروابط بين الجماعة السياسية. ولعل تراجع أو تآكل التأييد فى تلك الحالة سيضرب مباشرة فى "شرعية" النظام، ومن ثم يدفعه إلى اللجوء إلى استخدام القمع أو إنتاج مخرجات لتوفير الدعم اللازم.

ه-تأييد أصحاب السلطة والعهد: عقيدة الشرعية

الشرعية هى الأداة الأكثر فاعلية لضمان تأييد كل من العهد وأصحاب السلطة. ويقوم الأفراد داخل النظام بالامتثال لأصحاب السلطة واحترام العهد لأسباب مختلفة. فعلى سبيل المثال قد يحظى العهد وأصحاب السلطة بالشرعية نتيجة تطابقهما مع المبادىء الأخلاقية للأفراد داخل النظام، حتى ولو كان ذلك مع وجود حالة من الحرمان وفقا للعلاقة بين المطالب والمخرجات. إن الحاجة إلى الشرعية حاجة حتمية، فلا يمكن لأى نظام سياسى أن يضمن الاستمرارية لفترة طويلة بدون درجة من الشرعية. تلك الشرعية هى المحرك الأساسى لعملية التحويل من خلال توزيع وتكريس الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف. وبعيدا عما قد تحظى به السلطات من شعبية، فإن طاعة تلك السلطات، وعملها وفقا لهياكل وقواعد النظام "العهد" تتوقف على مدى شرعيتها. فالشرعية هى مصدر تأييد أصحاب السلطة والعهد، وهى عقيدة الربط بين الأفراد ومكونات التأييد الثلاثة.

ولهذا يوافق "إيستون" على فكرة تعريف النظام السياسى على أساس درجة الشرعية التى توفر الأساس الأخلاقى moral basis لقبول إجراءات عملية التحويل. ولكن هذا لا يعنى إطلاقا أن تستند النظم فى بقائها على الشرعية فقط، فكل النظم تقوم بالاعتماد على خليط من الشرعية والقمع والنفعية ، وذلك ليس فقط لتحويل المدخلات إلى مخرجات، ولكن لضمان إلزامية هذه المخرجات . هذا الخليط يختلف من نظام لآخر، ومن فترة زمنية لأخرى.

ولا تقتصر الشرعية على ما يحظى به أصحاب السلطة ؛ لكنها تمتد إلى معايير وهياكل العهد. ومن ثم يمكن التفرقة بين نوعين من الشرعية تجاه مكونى التأييد (أصحاب السلطة والعهد) . ولكل من هذين النوعين مصادره، فقد تنبع الشرعية من مبادىء أيديولوجية ما، أو من إخلاص devotion أصحاب السلطة (لم يذكر كلمة أداء). هذا بطبيعة الحال ينتج مصادر متنوعة للشرعية، منها الأيديولوجية، أو الهيكلية structural(تلك النابعة من احترام القواعد)، أو الشخصية personal (الذاتية). وأيا كان مصدر الشرعية، فإنها –الشرعية– لاشك تعمل على تحفيز التأييد من خلال إرساء قاعدة حق السلطات فى الحكم والأفراد فى الطاعة.

√ المصادر الأيديولوجية للشرعية:

فيما يتعلق بالعهد، سبق وأن ذكرنا أنه يتكون من القيم والمعايير والأدوار المنظمة للقوة داخل النظام، وهذا المكونات الثلاثة تتطلب ابتداء نظام معتقدات belief system ؛ للتعرف على مدى تأثير القيم والمعايير داخل العهد على شرعية النظام ككل. فالقيم تشمل تحديد الغايات السياسية، والتفضيلات لأعضاء النظام السياسى شاملة تفضيلات وغايات شاغلى السلطة. وبالتالى تحدد تلك القيم ردود أفعال الأفراد، وطبيعة الهيكل السياسى المعمول به، ونوعية السياسات المرجوة. كما تتحكم تلك القيم فى تفسير الأعضاء لخبرات الماضى ومعطيات الحاضر ورؤي المستقبل، ومن ثم تعكس الهدف الأساسى لنظرة الأفراد تجاه القوة وكيفية استخدامها. ومن ثم، لأن القيم تحدد حدود الحياة السياسية، التفسيرات لمعطيات النظام، فهى تجسد ما يمكن تسميته بالأيديولوجيات.

√ المصادر الهيكلية للشرعية:

بمجرد وصول شاغلى المناصب إلى السلطة وفقا للقواعد والهياكل المتفق عليها، فإن هذا ضمانة كافية لشرعية تلك السلطات. ولعل تلك القواعد تختلف من نظام لآخر (وراثة– انتخاب–...) لكن مجرد الاتفاق عليها يضمن شرعية السلطة الموجودة. وتمتد الشرعية الهيكلية فيما بعد لتشمل مدى التزام هذه السلطات بالقواعد الدستورية، وعملها وفقا لحدود الحقوق والواجبات المنصوص أو المتعارف عليها.

√ المصادر الشخصية للشرعية:

لا تنبنى شرعية النظام على مدى الالتزام بالهياكل والقواعد فقط، ولكن أيضا على كيفية رؤية الأفراد لشاغلى المناصب، وسلوكهم الشخصى، ورمزية مناصبهم. فعوامل كالكاريزما والجاذبية قد توفر غطاء شرعيا كافيا، قد يصل لحد أن يتجرأ شاغل المنصب فى عدم التقيد بمعايير وقيم العهد، بل وخلق معايير وقيم جديدة.

و- تأييد الجماعة السياسية

تحدث "إيستون" فى الجزء السابق عن استقرار الجماعة السياسية النسبى مقارنة بالعهد وأصحاب السلطة فى حالة تراجع أو تآكل التأييد. قد ينتج تراجع التأييد عن الجماعة السياسية إلى تغيير العهد أو إبدال أصحاب السلطة. ومن الطبيعى أن توافر التأييد للعهد يحتوى ضمنيا على تأييد الجماعة السياسية أيضا. وفى حالة تراجع الرضا عن عملية التحويل، يتراجع التأييد الموجه إلى السلطات، ثم إلى العهد. وباستمرار حالة عدم الرضا تلك، يتراجع التأييد أكثر وينفرط عقد الجماعة السياسية. على سبيل المثال، فى كندا بعض الكنديين المتحدثين بالفرنسية انضموا للحركة الانفصالية نتيجة عدم تضمين حقوقهم فى الدستور. العهد هنا هو الدستور وانفراط الجماعة السياسية هو الانضمام إلى حركة انفصالية.

إذا، حالة التناغم بين المطالب والمخرجات تنعكس على درجة ارتباط الجماعة بالنظام. ولكن لا يعنى هذا أن وحدة وتضامن الجماعة السياسية يتوقف على القواعد والهياكل، لأنها بطبيعتها متغيرة، فتغيير العهد لايعنى بالضرورة تغيير فى بنية الجماعة السياسية.

٤-المخرجات كمنظم للتأييد[٣١]

المخرجات هى كل أنواع الاستجابات التى يقوم بها النظام السياسى لمواجهة الضغوط المتباينة على التأييد. المخرج هو رد فعل النظام من خلال لجوئه إلى التغيير، التكيف، الصيانة الذاتية self maintenance للتعامل مع الضغوط المهددة لبقائه. ولعل الاستجابات تهدف فى النهاية لتحقيق التأييد بشكل عام لكل مكونات التأييد الثلاثة، ولكن الأهم فى حالة المخرجات هو الحصول على التأييد بشكل متوازن لكل من المكونات الثلاثة، والتى يأتى على رأسها أصحاب السلطة.

وبإنتاج المخرجات، يقوم النظام بمواجهة عملية تآكل التأييد، من خلال الرد على المطالب الداخلة إليه، ثم انتظار عملية تغذية عكسية حول هذه المخرجات التى إما تضيف أو تنتقص من حالة التأييد. وتباعا، تتأثر "شرعية" النظام، وإدراك "المصلحة العامة". ولا يمكن أن ننظر إلى تلك العملية كونها عملية ميكانيكية بسيطة تحدث بهذا

الشكل، فتأثر أى مكون من مكونات التأييد سلبا أو إيجابا، ينتج عنه تأثير فى المكونات الأخرى.

تجسد المخرجات عملية تفاعل النظام مع بيئته، من خلال تحويل المطالب والتأييد إلى مجموعة من القرارات والأفعال. وكما نظر "إيستون" من قبل إلى النظام باعتباره مصنعا، تصبح المخرجات هى نتاج عملية تحويل خليط المدخلات (المطالب والتأييد). ولكن لا تقوم النظم بتلك الوظيفة بهذا القدر من البساطة، ولكنها تعكس إلى حد كبير مدى قدرة النظم على التفاعل والتكيف مع بيئاتها. فالمخرجات فى وظيفتها، تشابه وظيفة التأييد والمطالب فى المدخلات[٣٢].

المدخلات تعبر عن تغييرات حادثة فى بيئة النظام السياسى، وبالتالى تتجسد فى مطالب أعلى وتأييد أقل أو العكس، كذلك المخرجات، فهى تعبر عن تصور للطرق التى يتفاعل بها النظام مع بيئته . ولذلك، تصبح مرحلة المخرجات مرحلة أو جزء من عملية متكاملة، متداخلة بين المدخلات والمخرجات تدخل فى تحديد قدرة النظام على الاستمرار والتكيف. المخرجات فى حد ذاتها ليست هى هدف النظام.

على سبيل المثال، لو نظرنا إلى المخرجات باعتبارها آلية شاغلى السلطات داخل النظام لمواجهة المشاكل الناتجة عن تغيرات فى البيئة أثرت على حجم كل من المطالب والتأييد، سندرك مكانة وديناميكية عملية المخرجات. بمعنى آخر، المخرجات ليست المجموع السلبى للمطالب، ولكن المخرجات هى دور السلطات فى موازنة المطالب مع بعضها البعض، وإلغاء بعضها، أو تعديل بعضها، ودمج البعض الآخر وفقا للقواعد والهياكل المعمول بها داخل النظام، للوصول لقرارات مرضية تحد من تحتمالات الصراع بين أعضاء النظام. هذه العمليات جميعا تعكس إلى أى مدى تكون النظم متكيفة وموجهة نحو الهدف. فإصدار المخرجات يكون دائما محكوما بمجموعة من الأهداف يحددها النظام فى فترة زمنية معينة.

من وجهة نظر ذاتية، قد تكون المخرجات الصادرة عن شاغلى السلطات داخل النظام السياسى موجهة لتحقيق مصالحهم وضمان بقائهم فى السلطة، لأن المخرجات – بالإضافة إلى ما سبق ذكره– تمثل عنصرا أساسيا في الصراع على السلطة بين السياسيين، ولكنها فى نفس الوقت تعبر عن الاختيار الرشيد للسلطات لتحقيق الأفضل للنظام السياسى، لتحقيق حد أدنى من التأييد بمختلف مكوناته، وهذا ما يركز عليه "إيستون". وبالتالى، تعكس المخرجات عملية التخصيص السلطوى للقيم، وبذلك تظهر على مستوى داخلى فى شكل قرارات أو سياسات تتعلق حصرا ببعض جوانب النظام السياسى، مثل تعديل بعض القواعد المعمول بها، أو تبنى برنامج رعاية صحية

شامل،... وهناك مخرجات تتعلق بأمور خارج دائرة النظام السياسى كالتوقيع على اتفاقية تجارة دولية، أو المشاركة فى منتدى دولى يتطلب تسخير عدد من الهيئات داخل النظام والمعنية بالشئون الخارجية للمشاركة فى تحقيق الهدف الخارجى، وبذلك تتضافر المخرجات ذات الطابع الداخلى لتحقيق هذا الهدف الخارجى.

أ-أصحاب السلطة كمنتج للمخرجات The authorities as producers of outputs

بداية، ما يميز المخرجات هو صدورها عن أصحاب السلطة. وفى أى نظام سياسى -أيا كان نوعه- يحتكر أصحاب السلطة صناعة القرار. فكون وجود هؤلاء كأعضاء مؤثرين سياسيا هو الأمر الذى يميزهم عن باقى أعضاء النظام السياسى، وبالتالى يميز ما ينتجونه كونه مخرجات ملزمة للكافة. يتعين هنا الإشارة إلى أن ليس كل الأنشطة السياسية داخل النظام تمثل مخرجات. لكى نطلق على سلوك ما مخرجا يجب أن يتسم بالتأثير فى الآخرين، بغض النظر عن حجم الموارد المتاحة،وبغض النظر عما يتمتع به أصحاب السلطة من استقلالية أو حتى كونها دمى فى أيادى بعض القوى الخفية puppets in the hands of some secret cabals . المحك هنا هو صدور المخرج عن أصحاب السلطة. على سبيل المثال، هناك عدد من الأنشطة السياسية كالإضرابات العمالية فى المصانع، والتى قد تؤثر تأثيرا سلبيا على الاقتصاد، لكن تلك لا تنتج مخرجات، لكنها تعكس تراجعا فى حجم التأييد المتاح للنظام. وبالتالى تصبح المخرجات حكرا على أصحاب السلطة التى تتحكم فى طبيعة وتوجه المخرجات فى لحظة ما اعتمادا على حجم المعلومات المتاحة، والتى بدورها تتحول إلى عملية تخصيص وفقا للموارد.

هنا يجب الإشارة إلى أن عملية توافر المعلومات بشأن المطالب والتأييد فى أى نظام سياسى يجب أن تكون حكرا على أصحاب السلطة، ولا يمكن أن تكون متوفرة لباقى الأعضاء، لأن هذا يتيح فرصا من تكوين هياكل غير مستقرة لازدواجية السلطة، ومن ثم احتمالية لحرب أهلية قد تندلع. ولهذا أطلق "إيستون" على المخرجات عملية التخصيص السلطوى للقيم كونها صادرة عن شاغلى المناصب داخل النظام السياسى والمتحكمين فى توجيه الموارد بالقدر الذى يتيح حدا أدنى من الرد على المطالب وضمان التأييد.

ب-أنواع المخرجات

- المخرجات السلطوية Authoritative وهى تلك التى أشار إليها "إيستون" حالا والمتعلقة بالقرارات أو السياسات الملزمة.
- المخرجات المرتبطة associated outputs أو غير السلطوية – non authoritative وهى تمثل المبررات والتعهدات rationales and

commitments التى يطلقها النظام السياسى بشأن مطالب ما. هى غير ملزمة فى طبيعتها، ولكن بدون القدرة على إنتاج المخرجات المرتبطة، يصعب على المخرجات السلطوية وحدها تحمل عبء تلبية المطالب ودعم التأييد.

- **المخرجات السلطوية:**

تأخذ كل من المخرجات السلطوية والمرتبطة شكلين: إما بيانات لفظية verbal statements أو أداء performance، والفرق بينهما كالفرق بين القرارات الملزمة binding decisions والأفعال actions. ومن المنطقى أن يكون البيان أو التصريح مدعوما بحد أدنى من الأداء وإلا سيكون دون جدوى. فتنفيذ القانون هو المحك وليس مجرد إصداره، وذلك للقدرة على قياس حجم التأييد أو عدم التأييد الفعلى له. ولكن هذا لا ينفى أهمية البيانات والتصريحات الشفهية خاصة فى المجتمعات الجماهيرية الحديثة .

تأخذ البيانات السلطوية شكل مؤشرات لفظية verbal indications حول القواعد الملزمة والحاكمة للأداء. وتلك تظهر فى صورة قوانين، مراسيم، تعليمات، فى إشارة أو تمهيد إلى أن شاغلى السلطات ستقوم بأداء معين وفقا لدورها فى عملية التوزيع السلطوى للقيم. تلك البيانات تلعب دورا مهما فى خفض حدة الضغوط على التأييد الناتج هن فشل المخرجات. فعلى سبيل المثال، قد لاتتحقق الوعود أو التوقعات لأسباب متباينة، وبالتالى تأتى البيانات للتخفيف من وطأة هذا الفشل وللتقليل من حجم الإحباطات الناتجة عنه. ولكن لا يمكن أن يتوقف التأييد على مجرد الكلمة الناتجة عن السلطات، ولكن يجب أن يعوضها أو يوازيها أداء فعلى.

أما الأداء السلطوى، فقد يشمل إقناع الآخرين بفعل شىء كدفع الضرائب أو الخدمة العسكرية، أو معاقبة الآخرين كإلقاء القبض على الخارجين عن القانون. وفى هذه الحالات تصبح عملية التخصيص السلطوى للقيم تنفيذا مباشرا للبيانات اللفظية الصادرة عن السلطات.

وتشمل المخرجات السلطوية نوعين من المخرجات: أشياء ملموسة tangible objects كإنشاء الكبارى، السدود، طرق جديدة، وهذه تدخل مباشرة فى رفع حجم التأييد الذى يحظى به النظام. وخدمات غير ملموسة intangible services كالدفاع والتعليم والخدمة الصحية والتى ترتبط بالمخرجات الملموسة كالمستشفيات والمدارس.

- **المخرجات المرتبطة associated**

وهى تلك البيانات وذلك الأداء المرتبط إلى حد ما بالمخرجات السلطوية، والتى لا يكون لها تأثير على حجم التأييد إلا بكونها ترتبط بالأداء السلطوى للنظام. وتشمل البيانات –كما سبق– الممهدة لقبول أداء السلطات الماضى أو المستقبلى. كما تشمل الأداء المرتبط associated performances بعض المكافآت الخاصة التى تتعارض

مع القواعد المعمول بها داخل النظام مثل الفساد، وهو خارج الإطار المعمول به illegal، لكنه طالما يسهم فى توفير الخدمات لأعضاء النظام، يجب أن نُضّمنه مع الأداء المرتبط، لتحقيق التأييد للنظام. لكن يتعين الإشارة إلى أن هذا النوع من الأداء مع طول الوقت يصبح أكثر ضغطا وليس حفاظا على النظام. ولا يستثنى أى نوع من الأنظمة فى اللجوء إلى مثل تلك الوسيلة.

بوجه عام، تعبر المخرجات عن التفاعل بين النظام والبيئة، وتأخذ أشكالا مختلفة تعود على حجم التأييد العام، والتأييد الذى يحظى به شاغلو السلطات تحديدا.

جـ- دائرة التغذية العكسية The feedback loop

بعد إنتاج المخرجات، يأتى مردودها على حجم التأييد الداحل إلى النظام السياسى، سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر. فى حالة التأييد المباشر، فإن ذلك يعنى مواجهة مطالب بعينها لبعض أعضاء النظام. أما التأييد غير المباشر فيعنى خلق حالة من الشروط التى تحول دون حدوث عدم رضا فى المستقبل. ما هى تلك الشروط المؤثرة على حجم التأييد؟ لعل هنا يأتى دور ومحورية المعلومات المتاحة لدى النظام نتيجة التغذية العكسية الناتجة عن القرارات والأفعال لمواجهة المطالب.

- **وظيفة المعلومات**

هناك أربع افتراضات أساسية:

√ التكامل والتداخل بين المطالب والتأييد والمخرجات، بمعنى إدراك الأعضاء أن مطالبهم قد تمت الاستجابة لها، وبالتالى تأييد أعلى للنظام.

√ استجابة أصحاب السلطة الدائمة للمعلومات المتعلقة بحجم التأييد المتاح لها ومحاولاتها الدائمة لزيادة هذا التأييد.

√ اختصاص أصحاب السلطة competence of authorities بمعنى توافر الحد الأدنى اللازم من المهارات للسلطات كى تقوم بوظيفتها.

√ توافر الموارد بمعنى افتراض وفرة الحد الأدنى من الموارد المادية وغير المادية للرد على المطالب وتوليد الدعم.

وفقا للفروض الأربعة السابقة، تتوافر لدى النظم الحالة المثلى للحصول على الحد الأقصى من التأييد. ويتوقف ذلك على حجم المعلومات المتعلقة بطبيعة ووضع النظام السياسى داخل البيئة وحجم المطالب، وأبرز المستجدات الطارئة أو المتوقعة والمؤثرة على البيئة. وكذلك المعلومات حول مردود مخرجات النظام على البيئة. وبالطبع، هذه العملية هى عملية تصورية أو افتراضية، فلا يمكن مهما بلغت كفاءة النظام السياسى أن يجمع كافة المعلومات المتعلقة ببيئة النظام أو بمردود سياساته على تلك البيئة. ولكن بدون حد أدنى من المعلومات، يتحول النظام إلى كيان يعمل فى الظلام لايستطيع أن

يتعامل مع المطالب الداخلة إليه، وفاشلا فى إنتاج مخرجات توفر له حدا أدنى من التأييد. وبالتالى يفشل أيضا فى اتخاذ قرارات تتعلق بالمضى قدما فى إصدار نفس القرارات أو إلغائها وإصدار قرارات جديدة.

هنا، يشير "إيستون" إلى نقطة غاية فى الأهمية، وهى أن ديمومة الحصول على المعلومات ليست لتحقيق التأييد ومن ثم بقاء النظام، ففى عام ١٩٥٨، قام "شارل ديجول" فى فرنسا بتدمير حجم التأييد المتوفر للنظام القديم وإنشاء نظام جديد، رغم توافر المعلومات العاكسة لحد ما من التأييد الموجود. يطرح هذا المثال للتأكيد على أن توافر المعلومة ليس ضمانة لاستقرار النظم، فالمعلومات ليست كافية لتحقيق البقاء، ولكن الأهم هو أداء السلطات داخل النظام لتحقيق حد أدنى من المطالب بشكل حكيم. كما فرّق "إيستون" بين ما أسماه التغذية العكسية (المعلومة)، وقنوات المعلومة **feedback loop**، وعملية تدفق المعلومات **feedback processes**. وتشمل عملية التغذية العكسية فى مجملها استقبال السلطات لمردود الأفعال والقرارات ومدى قدرتهم على التفاعل وتصحيح الأداء، كما تشمل المعلومة ذاتها الداخلة مرة أخرى إلى النظام كرد فعل لتفاعل المخرجات مع المدخلات.

وكما أن للتغذية العكسية وظيفة أساسية تتجسد فى التصحيح الذاتى للنظام، ومتابعة أفعاله فى المستقبل، إلا أن المعلومة الناتجة عن التغذية العكسية من الممكن أن يتجاهلها النظام السياسى تماما، وذلك من خلال استحداث النظام لمصادر جديدة للتأييد **new bases for support**، أو ببناء نوع جديد تماما من العهد أو الجماعة السياسية (لا يشترط أن تكون المعلومة ضمانة للحفاظ على الوضع الراهن)

- **الاستجابة على التغذية العكسية The feedback response**

إذا كانت مرحلة إنتاج المخرجات هى المحفز لعملية التغذية العكسية، فإن المرحلة الثانية لتلك العملية تتجسد فى استجابة الأفراد أو الأعضاء للمخرجات. وهنا يذكر "إيستون" بما أشار إليه "مدخلات التأييد" أنواع ونطاق التأييد للتعرف على الاستجابات التأييدية **supportive responses** ودرجاتها.

السؤال هنا: من الذى يستجيب لعملية التغذية العكسية، وتجاه من؟

هنا يجيب "إيستون" على وجوب التأكيد على أنه لا يوجد فرق هيكلى بين أصحاب المطالب وهؤلاء من يتفاعلون مع المخرجات، فى الحالتين هم أعضاء النظام المشاركين فى العمليات السياسية ومنتجى المطالب والتأييد. المهم هنا أن مردودهم على المخرجات وطريقة استجابتهم تحدد مدى كفاءة تلك المخرجات، ودرجة التأييد المتاحة، ومن ثم استحداث مطالب جديدة أو المطالبة بنفس المطالب.

كيف يمكن تحديد إلى أى مدى كانت درجة الاستجابة للمخرجات مؤيدة للنظام سلبا أو إيجابا؟

يتوقف ذلك على مدى إدراك أعضاء النظام لتلك المخرجات كمقابل لحاجات حالية، أو مستقبلية. كما يتوقف على الظروف البيئية الموجودة فى تلك الفترة، فمثلا التراجع الاقتصادى يطرح مطالب جديدة، وحالة من حالات عدم الرضا عن الأداء العام للنظام بغض النظر عما إذا كان كفء أم لا، خاصة إذا كان هذا التراجع ليس للسلطات الموجودة دخلا فيه.

د- نجاح /فشل المخرجات:

يمكن تعريف مدى نجاح أو فشل المخرجات بمدى قدرة المخرجات على إشباع المطالب الحالية، أو تقليل حدة المطالب المستقبلية من خلال الحد من نشأة المظالم. وتقوم التغذية العكسية بتوضيح مدى نجاح أو فشل كل من مدخلات المطالب والتأييد من جهة ونجاح أيضا المخرجات من جهة أخرى. إذا تلك العملية المعقدة هى عملية تفاعلية ثلاثية threefold interactional process، فنجاح المخرجات فى الوفاء بالحد من

المطالب يؤدى إلى ظهور مطالب جديدة وظهور التأييد تجاه النظام ككل diffuse أو تجاه السلطات، الأمر الذى يحافظ على استقرار النظام فى النهاية ويضع حدا أدنى لاحتمالات العداء تجاه العهد أو الجماعة السياسية (مكونات التأييد الباقية)، وبالطبع فى حالة الفشل سيحدث العكس تماما.

عملية نقل المعلومات فى إطار التغذية العكسية استخدم فيها "إيستون" مفردات هى ذاتها تلك التى قام باستخدامها كارل دويتش فيما بعد فى اقتراب الاتصال ووضع تقريبا ذات الافتراضات المتعلقة بمصدر المعلومة- تشوهات المعلومات- الوقت المتاح بين استقبال المعلومة والرد عليها- قنوات الاتصال- ذاكرة النظام-.....

المهم هنا هو درجة استجابة النظم المختلفة لعملية التغذية العكسية، لأنه كما يختلف الأفراد فى إدراك المخرجات، تختلف النظم فى إدراكها أيضا. فهناك نظم شديدة الحساسية لعملية العكسية، وهناك نظم شديدة الجمود. الأولى بمجرد شعورها بحالة عدم الرضا تجاه المخرجات، تقوم بتعديل تلك المخرجات بطريقة مرنة، والثانية ترفض تعديل المخرجات ولا تعبأ بالمردود الناتج عن عملية التغذية العكسية. وتتوقف درجة الاستجابة هذه على الظرف السياسى، اللحظة الزمنية أو التوقيت، والموارد المتاحة. فمثلا عوامل تتعلق ببيئة ضاغطة على النظام السياسى كحالة حرب مثلا، تدفعه إلى إرجاء التفاعل أو الاستجابة مع معلومات التغذية العكسية، كذلك عوامل غير مادية تتعلق بالمهارات

المتاحة لدى شاغلى المناصب (شخصية أو هيكلية) والثقافة السائدة، كلها أمور تؤثر فى مدى الاستجابة.

رابعا: شجرة المفاهيم (الجديدة) لإيستون": هل ترد على انتقادات النظرية؟

١-حتمية بقاء النظم:

تعتبر نظرية تحليل النظم أحد المحاولات الرائدة التي تمدنا بإطار نظري لحقل النظم السياسية[٣٣]. ويعتبر "إيستون" مشكلة بقاء النظم وتغيرها مشكلة أساسية في حقل السياسة. إلا أن فحصنا لمفهوم (البقاء) كشف أن منتقدى النظرية قد تجاهلوا بعض المفاهيم الأخري التي طرحها "إيستون"، والتي تعتبر من الأهمية بمكان لفهم نظريته ككل مثل فكرة أن المطالب هامة للحصول علي التأييد، وأن النظم السياسية لا تموت ولا تزول، وهي الفكرة التي طرحها "إيستون" في خاتمة كتابه، عندما فرّق بين الكائن البيولوجي الذي يموت والنظم السياسية التي لا تزول، فحتي تغير النظام لا يعني انهيار المجتمع أو انتهاء الحياة السياسية، وإنما يعني ميلاد نظام سياسي جديد.

ولعل من أوجه النقد الأخرى الموجهة إلى النظرية هى سيطرة بقاء السلطة، إلا أن "إيستون" لم يهتم بالسلطة السياسية **Political authority** وحدها، وإنما اهتم بالنظام ككل ومكوناته السلطة والعهد والجماعة السياسية، كما سبقت الإشارة. ناهيك عن النقد المبنى على فكرة أن الضغط يتولد فقط من التأييد غير الكاف، وليس من المطالب الزائدة، متجاهلا ما أكد عليه "إيستون"، وهو فكرة أن المطالب بحد ذاتها ضرورية وقد تكون مصدرا للضغط وقد تكون أيضا هامة لحماية النظام من الانهيار.

كما أن حالة التماهى التى وجهها منتقدو نظرية "إيستون" بين التوازن البيولوجى وبقاء النظام السياسى، لا مكان لها فى رؤية "إيستون"،خاصة وأنه أكد على أن النظام السياسى من الممكن أن يغير قواعده وهياكله الاجتماعية والاقتصادية بالكامل كى يثابر، خاصة مع وجود حدود لتطور علم الجينات والتغييرات الجينية التى توقعها "إيستون" قبل حدوثها بخمسين عام. ولذلك ينظر إلى النظام السياسى فى درجة أعلى من النظم البيولوجية ؛ لأنه قادر على إحداث تغيير كامل، ومن ثم جاء التشبيه للتوضيح وليس للمساواة، خاصة وأن النظام البيولوجى يفنى، ولكن النظام السياسى يتحول إلى أشكال جديدة، فمثلا انهيار يوغوسلافيا السابقة هو نموذج لفشل النظام السياسى فى البقاء والمثابرة، ومع ذلك لا يعنى هذا موتها بيولوجيا، بل تحولت إلى أنظمة سياسية جديدة.

٢- استبعاد القيم:

باستعراض شجرة المفاهيم الأساسية التى طرحها "إيستون" فى كتابه الثالث، يبدو لنا أن صندوقه (الأسود) الذى يجتزىء المدخلات فى مطالب والمخرجات فى مجرد

قرارات وأفعال سلطوية، تغير فى إدراكنا للنظرية النظمية الذى اعتراه قدر من التبسيط المُخل، فبالرجوع إلى المرجع الأصلى يبدو لنا: أن مفاهيم كشاغلى المناصب والمطالب الخفية والتأييد السلبى هى مصطلحات ليست فقط جديدة بتفنيد النظرية وأصولها، ولكنها لن تكون مفصلة بهذا الوضوح قبل نظرية النظم. كما ان اتهام النظرية بكونها تتخذ موقفا غير قيميا من وحدات التحليل التى تقوم عليها، وأنها تختزل وظيفة النظرية السياسية إلى وظيفة تقنية، هى أمر يمكن دحضه،خاصة مع تأكيد "إيستون" على محورية القيم ضمن العهد كمكون أساسي من مكونات مدخلات التأييد.

إن السبب الرئيس وراء عدم فهم نموذج "إيستون" أنه شكّل قطيعة مع ما كان قائما آنذاك من افتراضات تقيد علم السياسة من حيث فكرة الاستقرار التى يتم تفسيرها بشكل خطى وسببى دون التعرض لجملة العوامل والمتغيرات التى عرضها "إيستون" فى تحليله. خاصة وأن "إيستون" نفسه انتقد البقاء كهدف للنظام السياسى، واعتبره غير قابل للقياس كميا، وغير قابل للتحديد الإجرائى، كما أنه من الممكن أن يخضع للانحياز القيمى، رغم أنه ذكره فى كتابه عام ١٩٦٥ من خلال التعبير البيولوجى "التوازن البيولوجى" Homoestasis كما سبقت الإشارة. كما أن ادعاء أن "إيستون" تعمّد فصل التحليل القيمى عن التحليل القائم على وقائع factual analysis vs. value analysis،هو نقد ليس فى محله، خاصة وأن "إيستون" نادى بالمزاوجة بين التحليلين وليس الفصل بينهما. ف(كونية) النظام السياسى بمعنى قابليته للتطبيق فى أى مكان، تعنى قبول الحياة السياسة كحالة مفتوحة وتفاعلية واتصالية ومتحولة باستمرار، ومن ثم محورية القيم فى تحليلها لضمان دقة التحليل الإمبريقى. كما أن "إيستون" الميكانيكى والعضوى،لم يمنع من ظهور "إيستون" ثالث وهو "إيستون" القيمى[٣٤].

كما وجه لنظرية "إيستون" نقدا يتلخص فى إغفال طبيعة ودور الثقافة السياسية داخل النظام، خاصة وأن عددا من الانتقادات وجهت لنظريته إغفال الجانب القيمى، إلا أن كلا من المدخلات والمخرجات هى معاملات تتم بين النظام وبيئته المحيطة، حتى تتم عملية "التحويل" داخل النظام السياسى، وتشمل وظائف المدخلات التى يتعامل معها النظام من خلال بيئته[٣٥]: التنشئة الاجتماعية السياسية، والتوظيف، والتعبير عن المصالح، وتعظيم المصالح، والاتصال السياسى. بينما تكون المخرجات إما استخلاصية كالخدمات الضريبية مثلا، أو ضبطية،كالأشكال المتعلقة بالمشاركة، أو توزيعية مثل منح البضائع، أو رمزية مثل تأكيد القيم، وكل تلك المخرجات لا يمكن فهمها دون تقدير لطبيعة ودور الثقافة السياسية السائدة.

٣-١التحيز:

ولعل من أبرز أوجه النقد الموجهة إلى نظرية النظم هى انحيازها الغربى من منطلق أن جمعية العلوم السياسية هى أمريكية المنشأ، كما أن "إيستون" ركز فقط على التطور الاجتماعى فى الولايات المتحدة الأمريكية،وبريطانيا بما يمنعه من إمكانية تطبيق نظريته خارج السياق الغربى الديمقراطى. وبقراءة النظرية ومفاهيمها من مصدرها، يتبين أن صاحبها لم يدعى مركزية غربية أو قيم مركزية تتسم بصوابية مطلقة. أضف إلى ذلك اعتبار "إيستون" متغيرات مثل الثورات والتدخلات الخارجية مكونات داخلة إلى النظام السياسى تدفعه للتغيير من أجل البقاء أو النجاح فى البقاء، فى إشارة إلى أن نظرية تحليل النظم ركزت على النظام من الداخل والخارج. كما أن منظرى العلاقات الدولية يتهمون "إيستون" باعتباره يفترض وجود "حكومة" كفئة للنظام،وهذا لا ينطبق على النظام الدولى. وهذه الانتقادات يمكن إعادة النظر فيها فى ظل تعريف "إيستون" للنظام الذى لايراه مجرد نظام يسعى خلف هدف محدد، وهو البقاء من أجل تحقيق المطالب الداخلة إليه، بل إن "إيستون" يقصد ب"النظام" التفاعلات الحادثة داخل حدود ما، مما تجعله متميزا عن المفهوم ذاته فى العلوم الأخرى. كما أن المتغير الأهم فى النظرية "النظمية" هى (السياسى) باعتباره بعدا من أبعاد المجتمع، الذى قد ينطبق على أى فرد أو جماعة سواء فى مجتمع محلى أو دولى.

وبجملة الانتقادات التى وجهت إلى نظرية النظم، رغم الحماس الفكرى الجدير بالاعتبار الذى خلفته تلك النظرية فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، إلا أنه وجدت بعض العيوب داخل هذا النموذج تتعلق بتنافره مع التطورات السياسية الدولية التى أبرزت أهمية نظرية "إيستون" بعد الحرب الباردة، إلا أن ظهور عمليات التحديث والتحرر فى دول العالم الثالث قد حوّلت البوصلة من التركيز على الدولة إلى التركيز على المجتمع[٣٦]، الأمر الذى أضاف إلى انتقاد نظرية تحليل النظم كونها ولدت من رحم مرحلة اتسم فيها النظام الدولى بأولوية الدولة على المجتمع. إلا أن هذا النقد قد تنقصه بعض الدقة بعد توضيح المقصود ب"النظام السياسى" بتفاعلاته وسياساته وبيئاته التى تؤخذ فى الاعتبار، مما جعل إمكانية تطبيق المنهج النظمى ليست حكرا على مرحلة زمنية محددة، خاصة أنه فى أواخر الثمانينيات، ألزمت "بلقنة" العديد من الدول ضمان السيادة النسبية لدور الدولة وطبيعتها فى تحديد الشخصية السياسية للدول الجديدة الناشئة. وبالتالى يسعى منهج النظم إلى وضع نظرية نظامية يمكن من خلالها تفسير أوجه التفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية.

٤-الاستقرار هو الهدف الأسمى للنظام:

إن تحليل النظم (الإيستونى) لم يفرض نموذجا لتفسير سلوك النظام السياسى فى ظرف محدد واحد كالاستقرار أو عدم الاستقرار، بل إن نموذجه صالح لتفسير الفعل السياسى فى الحالتين. فلم يعتبر "إيستون" أن هناك وضع طبيعى من المفترض أن يعمل نموذجه فيه، فهو لم يدعى أن الاستقرار هو القاعدة ولا أن التغيير هو الاستثناء، ولكنه جعل هدفه الأساسى هو القدرة على التعامل مع التغيير غير الطبيعى، وليس قيام أعضاء النظام السياسى بتدجين النظام وتعديل المدخلات بشكل مستمر لحماية استقراره. إن "إيستون" بنفسه نفى بشدة فكرة أن يصل النظام السياسى إلى الاستقرار ويهدأ كما نفى أنه قد يكون فى عدم استقرار دائم، ولكنه ذكر حرفيا "إن هناك اتجاهات داخل النظام تسعى إلى الاستقرار، ولكن التغييرات التى يواجهها النظام السياسى تجهض هذه الاتجاهات، وهو حالة عدم استقرار طبيعية وحتمية".

كما لم يستبعد "إيستون" فكرة اختفاء النظم أو عدم استمرارها، فقد أشار إلى احتمالية ذلك بفعل كارثة طبيعية كزلزال أو وباء، أو حينما تندلع حرباً يكون الجميع فيها أضداد، ويصير التقدم والتعاون مستحيلاً حتي من أجل تحقيق أدنى متطلبات القانون والنظام العام. وبالتالي، اختفت بعض النظم السياسية في أوقات الكوارث الاجتماعية، كنتيجة حرب أهلية أو ثورة أو هزيمة عسكرية، وتساقطت الوحدات السياسية التي تواجدت في السابق ليتم استبدالها مؤقتاً بالمراكز المستقلة التي تلتزم بالقوانين أو بالعصابات الخارجة عن القانون.

وهنا عرف "إيستون" الاستمرار بأنه استمرار النظام دون أي تغير على الإطلاق، وأن يكون في حالة استقرار تام، وإذا سعينا لنظام مثل هذا فإننا سوف نجده فقط حيثما يظل النظام السياسي سوياً على مدى فترة زمنية محددة[٣٧]. وقد ينشأ نظام مثل هذا بشرطين: الأول قد يظهر إذا لم تتغير البيئة في حد ذاتها. وعلى المدى القصير قد يكون ذلك ممكناً ولكن بالتأكيد لا يكون ممكناً على المدى الطويل. وبالتجربة، يمكننا الإشارة إلى أنه لا يوجد نظام ظلت فيه البيئة غير متغيرة بشكل مثالي حتى النظم التقليدية والقبلية الثابتة نسبياً التي كانت موجودة بالأمس تمر اليوم بتغيرات عميقة تعزى إلى التحولات في معاملات مثل الثقافة والاقتصاد[٣٨]. أما الثانى، قد يتمكن النظام من البقاء صالحاً إذا تمكن من حماية نفسه من أي اضطرابات في بيئته المحيطة فضلاً عن الضغوط التي تتولد داخلياً على هيكله أو عملياته. وإما قد يجب على أنماط السلوك التي تشكل النظام السياسي أن تكون محصنة ضد التغير، أو قد يضطر أفراد النظام أن يتمكنوا من التعامل مع التغيير بطريقة ما لصد آثاره والذي يؤدي إلى نفس الأمر.

إن تعريف (السياسى) عند "إيستون" ينبع مما يفعله النظام السياسى، وهو التخصيص السلطوى للقيم، وهو ما يميز علم السياسة عن العلوم الأخرى لأنه يواجه تحديات أكبر من أى علم آخر، فهو علم قائم بذاته، سواء فى مشكلاته أو فى أغراضه المفاهيمية. ولعل الاعتراف بخطأ قراءة تراث "إيستون" ومقاربته للنظام السياسى تفتح المجال لاستخدام نظرية النظم على عدة مستويات دون (سجن) النظرية فى قراءة خطية سببية تسعى إلى الاستقرار فقط فى تجسيد لفشل قراءة المتغيرات المتباينة أو بافتراض تحييد القيم تحول دون استحضار النظرية الإيستونية فى سياقات مختلفة أو ربما معاكسة للسياق الثقافى الغربى.

هوامش الدراسة

[١] يستخدم فى اللغة العربية تعبيرى "النظام" و"النسق" كمقابل لتعبير system. وتستخدم الباحثة التعبيرين كمترادفين، ويستخدم كل منهما وفقا للسياق.

[٢] قام "إيستون" بتأليف ثلاثة كتب رئيسة تعكس تطور فكره فى تفنيد نظريته النظمية، وهى:

The Political System: An Inquiry into the State of Political Science, New York: Alfred A. Knopf, 1953.

A Framework for Political Analysis, Englewood Cliffs: N.J. Prentice Hall, 1965.

A Systems Analysis of Political Life, NewYork: Wiley and Son, 1965.

[٣] أحيانا يتم استخدام لفظ العلوم السياسية أسوة بالعلوم الطبيعية، وأحيانا يستخدم لفظ علم السياسة على اعتبار أنه علم منفرد قائم بذاته.

[4] **Walter Bagehot and Liberal Realism, American Political Science Review, Vol. XLIII, No. 1 ,February, 1949, pp. 17-37.**

[5] **Harold Lasswell, "Policy Scientist for a Democratic Society," Journal of Politics, Vol. 12, No. 3 ,August, 1950, pp. 450-477.**

ربما كان الملمح الأول الذي يترك انطباعا لدى القارئ في كتابات "إيستون" المبكرة هو نبرتها الانتقادية التشاؤمية. تفترض هذه الكتابات أن العصر يشهد أزمة اجتماعية وفكرية. وبدأ بحثه عن بيجهوت بفكرة أن الجيل الأصغر من علماء السياسة سيعودون خلال عقد الستينيات من القرن العشرين إلى دراسة "خطر أفول الليبرالية" في العالم الحديث. ويحاج "إيستون" بأن الليبرالية تنحسر بسبب التناقض الفاضح بين مبادئها الخاصة بالحرية والمساواة وحكم الشعب، من جانب وبين حقائق الحياة في المجتمعات الليبرالية، من الجانب الآخر. وفي دراسته عن "لاسويل"، تحدث "إيستون" عن خطر التدمير الذاتي الذي يجسم على العالم. وانطلق إيستون في دراسته "تراجع النظرية السياسية الحديثة" **The Decline of Modern Political Theory**، التي نشرها في فبراير ١٩٥١، من المشكلة الخاصة بأسباب فشل القرن العشرين، خلافا لفترات الصراع والتغيير الاجتماعيين السابقة، في إنتاج تصورات خلاقة حول السياسة. وفي كتاب "النظام السياسي" أعلن "إيستون" أنه "بأي مقياس، فإن أي حضارة لم تواجه إلا نادرا أزمة تهدد بتداعيات أخطر من تلك التي نواجهها". ويرصد الأزمة الاجتماعية والفكرية لينتهي إلى تشاؤم متزايد بشأن فوائد التفكير العلمي السائد في تلك المرحلة.

صاحب الشعور البادي بالأزمة في كتابات "إيستون" المبكرة، وعادله بدرجة ما، ثقة راسخة في قدرة الإنسان، بمساعدة العلم، على تجاوز الأزمة المعاصرة. ويرى أنه يمكن علماء السياسة، بخاصة، المساعدة في الوفاء بالحاجة إلى معرفة يمكن الوثوق بها ومفيدة في شأن الحياة السياسية إذا قاموا بما هو أكثر من مجرد رفض مزاج خيبة الأمل السائد في العلم، وأدركوا جدوى المنهج العلمي وما يعد به. وأطرى "إيستون"

الواقعيين الليبراليين مثل بيجهوت Bighot وموسكا Mosca، وباريتو Pareto، لالتزامهم بدراسة السياسة علميا كوسيلة لتعزيز الليبرالية ؛ لكنه بالرغم من ذلك خلص إلى أن علم السياسة الذي طوروه كان في التحليل الأخير مشوها بسبب انحيازهم المحافظ. وفي دراسته "تراجع النظرية السياسية الحديثة"، ومرة أخرى في كتابه "النظام السياسي"، حض "إيستون" علماء السياسة على الالتزام من دون تحفظ أو انحياز بمنهج علمي يقوم على الاستقصاء السياسي.

[6] David Easton, "The *Decline* of *Modern Political Theory*", The Journal of Politics ,13, no. 1 (Feb., *1951*),Pp. 36-58.

[7] David Easton, Op.Cit, pp. 233-254.

[8] David Easton (Editor), Sociological analysis and Politics: The theories of Talcott Parsons, The Journal of Politics , 30, no. 2 ,May, 1968, Pp. 584-585

[9] Eugene F. Miller. 1971, "David Easton's Political Theory", The Political Science Reviewer, Pp 184- 235.

[10] Congressional Record, Proceedings and debates of the 91st congress, Vol.115, Part 12, June 1969,
https://books.google.com.eg/books?id=Y17LWOI19EwC&pg=PA15475&lpg=PA15475&dq=Easton+speech+1969&source=bl&ots=o__gu3IZL8&sig=ACfU3U0rXWI0hliaVauZA3HSAKIwEjHxQ&hl=en&sa=X&ved=2ahUKEwiD7PSc4PzoAhWOMBQKHbr9AQ4Q6AEwDnoECAYQAQ#v=onepage&q=Easton%20speech%201969&f=false

[11] تم توجيه النقد إلى نظرية "إيستون" من عدة جوانب، مثل مفهوم الضغط والاستجابة، مفهوم بقاء النظم، المتغيرات التى تحل محل مفهوم بقاء النظم، مستويات النظرية المختلفة وأهميتها..... غير أن اللجوء إلى المصطلحات المتخصصة قد دفع عدد من الباحثين والمراجعين إلى التشكيك فى المنهج على أسس موضوعية، واعتباره "إعادة صياغة للموضوعات القديمة والعقيمة والمربكة"، حيث كان أسهل لإيستون أن يقتنى مفردات وتعريفات بطريقة أوضح، خاصة مع تغير تركيز السياسة المقارنة من كونها علوم وصفية تركز على المؤسسات إلى التركيز على الدولة، ثم المجتمع، ثم الدولة مجددا. ومن ثم تعزز عدم الرضا عن الفرضية النظرية الخاصة بمنهج النظم من خلال تنافره مع عدد من التطورات السياسية العالمية فى سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين، ومع عودة الدولة وأهميتها كمحور للدراسة، بعد أن أحدثت الستينيات وما شهده العالم من ثورات اجتماعية، حاجة ملحة إلى التركيز على السياسات غير الغربية فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. فظواهر مثل "التحديث"، و"التحرر"، أبرزت الحاجة لأطر تحليلية جديدة دفعت بثورة "سلوكية" داخل حقل السياسة المقارنة، وأدت بدورها إلى التركيز على العمليات الديناميكية داخل النظم السياسية،ودعت إلى اكتشاف أثر القرارات السياسية على العمليات، مما أمكن تسميته ب"إعادة التوجيه النظرى للمجال بأكمله" بحيث تم وضع النظام السياسى وعملياته وسياساته وبيناته فى الاعتبار إلى جانب وظائفه وهياكله.

[12] David Easton, in: Monroe Kristen R. , Contemporary Political Theory , L.A, University of California Press, 1966, Pp. 219-231.

[13] David Easton, "An approach to the analysis of Political systems", Series in Social Sciences, 1993. Pp.189-223.

[14] Easton, Op.Cit, 1969.

[15] Tracy strong, "David Easton: Reflections on an American scholar", Political Theory, Vol.26, no.3, June 1998, Pp. 267-280.

[16] Tracy strong, Op.Cit, Pp. 267-280.

[17] Michael Evans, "Notes on David Easton's of the Political System", Journal of Commonwealth Political Studies , no. 8, 1972, Pp.117-133.

[18] Tracy strong, Op.Cit, Pp. 279.

[١٩] يعتمد هذا الجزء بشكل أساسى على قراءة كتاب "تحليل نظمى للحياة السياسية" الصادر عام ١٩٦٥. ويطرح كل المفاهيم المتعلقة بمتغيرات المدخلات والمخرجات والبيئة والاستجابة والتغذية العكسية كما طرحها "إيستون"، مع عرض بعض الأمثلة كى تصل الفكرة إلى القارىء. وبذلك يعبر هذا الجزء عن الأفكار التى تم طرحها من مصدرها دون تأويل أو تفسير كمحاولة لتفنيد الفكرة واستيعاب مداخل النقد وأوجه القوة والضعف.

[20] Henrik P.Bang, "The political system revisited: The ironical fate of a legend in political science, University of Copenhagen, Political Science department, https://pdfs.semanticscholar.org/1b0c/aaac8df009bab4eef1d5c08b5406dfb0c389.pdf?_ga=2.18781177.1734113893.1587574304-1439346363.1587574304

[21] Henrik P. Bang, "Easton I and Easton II", The *Western Political* quarterly, vol. *25*, No. *4*, *Dec*., *1972* ,Pp.726-733.

[٢٢] The Input of Demands من ص ٣٧ إلى ص ١٥٢ من الكتاب.

[23] "A demand may be defined as an expression of opinion that an authoritative allocation with regard to a particular subject matter should or should not be made by those responsible for doing so".

[24] The Explicitness of Demands

[25] Output Failure

[26] Inputs of Support.من ص ١٥٣ إلى ص ٢٤٦ من الكتاب

[27] A political system may be viewed as a means for resolving differences or a set of interactions through which the resources and energies of a society are mobilized and oriented to the pursuit of goals.

[28] "Those who feel the deepest hostility to a system or those motivated by blind faith to the system".

[29] Responses to stress on Support.من ص٢٤٧ إلى ص ٣٤٠ من الكتاب ،

[30] The norms that govern the resort to adjudication serve to reduce the stress of cleavage through the fact that they establish regularized expectations about the way in which differences of the kind the system declares to be appropriate for this process, will be settled.

[31] Outputs as regulators of support.من ص ٣٤٣ إلى ص ٤٧٠ من الكتاب ،

[32] Outputs are analogous in function to demands and support on the input side.

[33] Peter Leslie, (1972, Apr.), "General theory in political science: A critique of Easton's systems analysis", British journal of political science, Vol.2, No.2, pp. 155-172.

[34] Henrik P. Bang, Op.Cit ,Pp.726-733.

[35] Andreas Pickel, "Rethinking System Theory A Programmatic Introduction", Philosophy of the Social Science, Vol. 37, No. 4, December 2007, PP 391-407.

[36] Bertrand Badie and Pierre Birnbaum, The Sociology of the State, Chicago: University of Chicago Press, 1983.

[37] David Easton, Op.Cit, P.22.

[38] Mehran Kemrava, Understanding comparative politics: A framework for analysis, 2nd Edition, Georgetown university press, January 2012, Introduction.